

مبادرة الشمول المالي
للمنطقة العربية
FIARI | Financial Inclusion for
the Arab Region Initiative

مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)

(إنجازات عام 2020)





مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)

التقرير السنوي الصادر عام 2020

(إنجازات المبادرة حتى نهاية عام 2019)



المحتوى

- 4.....تمهيد
- 5.....أولاً. نبذة عن مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية
- 7.....ثانياً. مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية
- 7.....أ. المعونة الفنية لجمهورية العراق لدعم مستويات الشمول المالي
- 7.....ب. المسح الإحصائي لجانب الطلب للشمول المالي
- 8.....ج. استراتيجية الجمهورية التونسية لدعم الشمول المالي
- 9.....د. تجربة مصرف لبنان في تطبيق المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية
- 10.....هـ. المساعدة الفنية للبنك المركزي الموريتاني في جمع بيانات حول الشمول المالي
- 10.....و. المساعدة الفنية لسلطة النقد الفلسطينية لدعم تجميع بيانات حول حصول المرأة على الخدمات المالية
- 10.....ز. المساعدة الفنية لجمهورية مصر العربية لدعم الشمول المالي الرقمي
- 11.....ح. تشجيع الانتقال للخدمات المالية الرقمية
- 11.....ثالثاً. تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي
- 11.....أ. اليوم العربي للشمول المالي
- 13.....ب. الورشة رفيعة المستوى حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- 14.....ج. المؤتمر الإقليمي حول التمويل المستدام
- 14.....رابعاً. بناء القدرات
- 14.....أ. دورة تدريبية لبناء القدرات في مجال أنظمة الدفع للعاملين في البنك المركزي اليمني
- 15.....ب. دورة حول "الشمول المالي"
- 16.....ج. أكاديمية الابتكار: التقنيات المالية الحديثة والشمول المالي
- 16.....د. مواكبة تداعيات فيروس كورونا على الشمول المالي
- 17.....هـ. أعضاء فريق العمل الإقليمي للشمول المالي في الدول العربية
- 19.....و. دورات تدريبية للدول الأعضاء في التحالف العالمي للشمول المالي
- 20.....خامساً. إنتاج ونشر المعرفة
- 20.....أ. كتاب الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب
- 21.....ب. كتاب أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية
- 22.....ج. دراسة منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية
- 24.....د. ورقة عمل حول الإقراض المسؤول: السياسات والأدوات والتجارب
- 25.....هـ. ورقة عمل حول الهوية الرقمية المصرفية
- 26.....و. كتاب النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
- 27.....سادساً. شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية
- 27.....صندوق النقد العربي
- 27.....الوكالة الألمانية للتنمية
- 27.....التحالف العالمي للشمول المالي
- 27.....مجموعة البنك الدولي

أمانة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI)

الدائرة الاقتصادية - صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبو ظبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف: +971 2 6171552

فاكس: +971 2 6326454

البريد الإلكتروني: economic@amfad.org.ae

الموقع الإلكتروني: www.amf.org.ae

شركاء المبادرة

تمهيد

يأتي إصدار هذا التقرير للتعريف بأنشطة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية (FIARI) خلال عام 2019، حسب أولويات إستراتيجية وبرنامج الشمول المالي بالمنطقة العربية. أثبتت المبادرة فعاليتها وارتباطها الوثيق بأولويات صانعي السياسات والسلطات الإشرافية في الدول العربية لإرساء أوجه التكامل والتشارك مع القطاعين العام والخاص، لدعم تعزيز الشمول المالي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بالمنطقة.

تتميز المنطقة العربية بإمكانياتها الملائمة التي تسمح لها باتخاذ خطوات مناسبة فيما يتعلق بالشمول المالي. في هذا السياق، يعمل صانعو السياسات والسلطات التنظيمية على إجراء إصلاحات مهمة لدعم الشمول المالي، خاصة منها دعم الوصول للتمويل الرسمي لنسبة 63 في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 عاماً، وكذلك الشركات.

عززت المبادرة الحوار والتنسيق والتعاون الإقليمي في المنطقة العربية من خلال تنظيم منتديات يتم فيها تبادل المعرفة والتجارب، بالتالي الاستفادة من الخبرات وبناء القدرات والقيام بالدراسات والأبحاث بما يدعم الشمول المالي.

ساعد انخراط الشركاء بمبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية ومشاركتهم في المجالات الاستراتيجية، من بينها نظم نشر البيانات، وتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتقنيات المالية الحديثة، وغيرها من المجالات على تعزيز الشمول المالي على النطاق الوطني والإقليمي وهو ما يتوافق مع أهداف سياسات الابتكار والنزاهة والاستقرار والحماية.

تتبنى المنطقة العربية مبادرات تدعم الشمول المالي مثل مجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة، ومبادرة الشمول المالي للمرأة، ومبادرة التمويل المسؤول المرتبط بحماية العملاء. توفر هذه المبادرات برنامج العمل والموارد اللازمة لضمان تناسق وتكامل الجهود المستمرة. تبذل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهود كبيرة للوصول إلى فئات الشباب والنساء وذوي الدخل المحدود الذين لا يصلون إلى الخدمات المالية الرسمية في المنطقة العربية.

413 مليون
عدد سكان الدول
العربية

63%
من السكان لا يزال
بإمكانهم الاستفادة
من الحصول على
التمويل الرسمي.

يساهم الشمول المالي في تحقيق
ثمانية أهداف من بين الأهداف
السبعة عشر الطموحة للتنمية
المستدامة التي حددتها الأمم
المتحدة لعام 2030.

أولاً. نبذة عن مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

تولي الدول العربية الشمول المالي اهتماماً كبيراً في سياساتها الاقتصادية لتعزيز مستوى الاستقرار المالي وزيادة الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة. في هذا السياق، تلعب الخدمات المالية ذات الأسعار المعقولة دوراً مهماً في توفير الخدمات المصرفية لنسبة 63 في المائة من المواطنين الذين تفوق أعمارهم 15 عاماً الذين لا ينتفعون بالحسابات المصرفية الرسمية. إلى جانب تسهيل انخراطهم في الاقتصاد الرسمي والمساهمة في التنمية المستدامة وفقاً لأهداف الأمم المتحدة.

بذلت الهيئات والسلطات المالية العربية بالتعاون مع صندوق النقد العربي جهوداً كبيرة لريادة مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية. في هذا الصدد، بادر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2012 بإنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، الذي يتولى صندوق النقد العربي القيام بأعمال الأمانة الفنية له. يكمن دور الفريق في المساهمة في تطوير سياسات وإجراءات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. كما حدد المجلس يوم السابع والعشرين من أبريل من كل عام مناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي.

قام صندوق النقد العربي بتأسيس وإرساء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بالنيابة عن الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)، وبمشاركة من البنك الدولي. أطلقت المبادرة يوم 14 سبتمبر 2017 من خلال منتدى التحالف العالمي للشمول المالي المنعقد بشرم الشيخ في مصر، بحضور محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

تعمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية على دعم سياسات الشمول المالي لتوسيع مجال انتفاع المواطنين والمؤسسات بالخدمات المالية الرسمية التي تلائم احتياجاتهم من خلال تغطية البنود التالية:

- الاستراتيجيات والبيانات المتعلقة بالشمول المالي.
- الشمول المالي للمرأة
- تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تمويل الشركات الناشئة ورواد الأعمال.
- الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة والتمويل الرقمي لتعزيز فرص الشمول المالي.
- التمويل الزراعي الريفي.
- التمويل المسؤول.
- البنية التحتية للأسواق المالية.
- حماية المستهلك المالي والتوعية المالية.

"تعتبر مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية من المحركات الأساسية لتعزيز مستويات الشمول المالي، وترجمة مدى جاهزية واستعداد صندوق النقد العربي لتوفير وتعزيز مستوى الدعم التقني وتنمية القدرات لدعم الدول الأعضاء وبذل كافة المساعي والجهود لتوفير الخدمات المالية للدول العربية".

معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.

"لحرصنا على تضافر القوى والجهود ضمن إطار عمل مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية وسبل تعزيز المعرفة، نوجد جهودنا في الامتثال لسياسات الشمول المالي ومواجهة التحديات بالغة الإلحاح في المنطقة، مثل بطالة الشباب والحاجة إلى تمكين المرأة اقتصادياً".

أوتي كلاميرت، رئيس الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بمنطقة أوروبا والبحر المتوسط وآسيا الوسطى.

"ستتيح لنا مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية فرصة للمشاركة والتعلم من بعضنا البعض بشأن كافة القضايا المهمة، مثل توفير خدمات الشمول المالي للأشخاص النازحين قسرياً، والشمول المالي المتعلق بشؤون المرأة، إضافة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، فجميعها تمثل قضايا بالغة الأهمية يمكن للهيئات التنظيمية إحداث فرق تجاهها". د. ألفريد هاتينج، المدير التنفيذي للتحالف العالمي للشمول المالي (AFI).

على الصعيد الإقليمي، تعزز المبادرة فرص التدريب وتبادل المعرفة بالتعاون بين صانعي السياسات والهيئات التنظيمية والمعنيين. أمّا على الصعيد الوطني، فتدعم المبادرة البرامج الوطنية والجهود التنسيقية وتقدم الدعم الفني والخدمات الاستشارية.

يتمثل هدف المبادرة طويل الأمد في إرساء وتطبيق سياسات خدمات الشمول المالي المستدام لصالح المجتمعات العربية، للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل ورفاهية مشتركة. كما تهدف المبادرة إلى تحسين سبل المعرفة وإمكانيات صانعي السياسات فيما يتعلق بالشمول المالي (شكل 1).

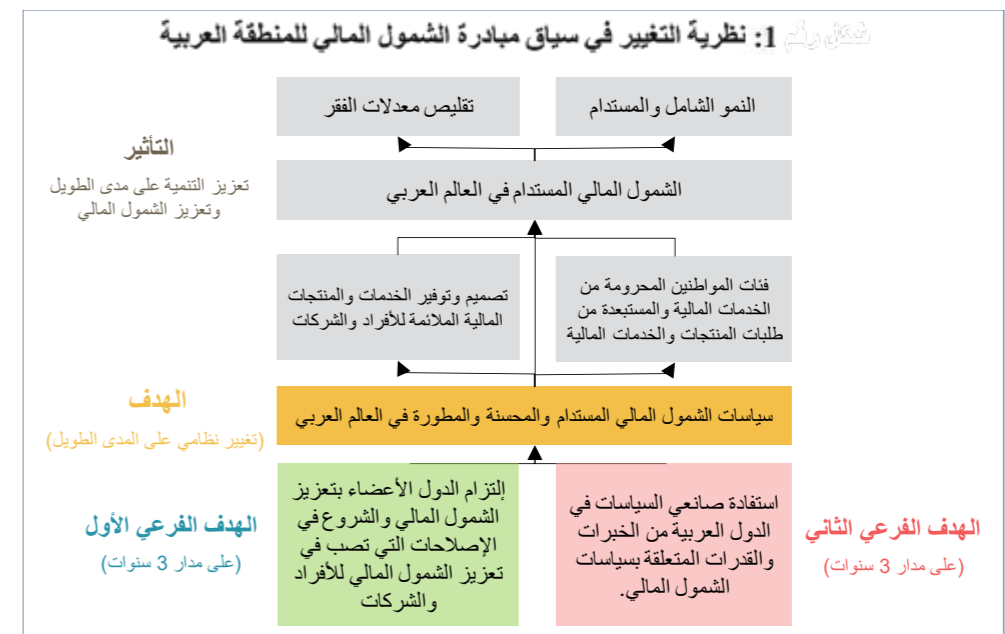
يتمثل دور صانعي السياسات المصرفية والمالية والهيئات التنظيمية في المبادرة فيما يلي:

- تبادل الخبرات والتجارب المتعلقة بسياسات الشمول المالي والإصلاحات التنظيمية مع جميع المعنيين داخل المنطقة العربية وخارجها.
- تحسين عملية رسم وتنفيذ سياسات الشمول المالي على الصعيد الوطني.
- المشاركة في المناقشات والحوارات رفيعة المستوى بهدف توجيه وتنسيق عملية تطوير سياسات الشمول المالي لمواجهة كافة التحديات على المستوى الإقليمي.

تقوم خطة العمل على رسم مسارات عمل لدعم المبادرة خلال الثلاث سنوات القادمة من قبل ممثلي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من خلال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية باعتباره بمثابة منصة إقليمية للتعلم، وتبادل الخبرات في قضايا مثل:

- السياسة والتنظيم وسلوكيات السوق.
- التدريب وبناء القدرات والمعونة الفنية.
- تعزيز المعرفة ونشرها.
- التوعية والمشورة

نفذت المبادرة حتى الآن سلسلة من برامج بناء القدرات، والمؤتمرات رفيعة المستوى، ومنتديات التعلم وتطوير الأساليب والأدوات، إضافة للمنتجات المعرفية. من جهة أخرى، تعمل المؤسسات الداعمة لمبادرة الشمول المالي في المنطقة العربية على التنسيق من خلال لجنة تنفيذية تحدد خطة العمل السنوية بالتعاون مع فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FITF) والأمانة الفنية للمبادرة بصندوق النقد العربي.



ثانياً. مواكبة إطلاق استراتيجيات الشمول المالي في الدول العربية

أ. المعونة الفنية لجمهورية العراق لدعم مستويات الشمول المالي

في ضوء التوصيات والمقترحات التي قدمتها البعثة المشتركة للمؤسسات الشريكة في المبادرة للبنك المركزي العراقي، حيث أرسل التقرير النهائي في مارس 2019، أقدم البنك المركزي العراقي على إتخاذ مجموعة من الاجراءات والخطوات بدعم من المؤسسات الشريكة في المبادرة، ومن أهمها:

1- اصلاح قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية: تم ترخيص عدد من شركات الدفع الالكتروني في مجالات

مختلفة، إضافة إلى ثلاث شركات للدفع عبر الهاتف المحمول. كما تم العمل على تشريع قانون المدفوعات العراقي والضوابط التي ستصدر بموجبه ومنها ضوابط عمل وكلاء المصارف ومزودي خدمات الدفع. تم كذلك تفعيل دور مكاتب البريد للعمل كوكيل للمصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني لتعزيز انتشار أدوات الدفع الالكتروني.

2- الخدمات المصرفية القائمة على غير الفروع والوكيل المصرفي: تم اصدار عدد من التعليمات التي تساهم في نشر

ا أدوات الدفع الالكتروني من أجهزة الصراف الالي ونقاط البيع، حيث تم إصدار التعليمات بالزام المصارف على استخدام تطبيقات الصيرفة عبر الهاتف النقال وبتسهيل عملية فتح المحافظ الالكترونية عن بُعد. تم كذلك السماح للمصارف بنشر أجهزة نقاط البيع بعد ما كان مقتصرأ على مزودي خدمات الدفع من المحصلين. من جانب آخر، تم التعاون مع وزارة الصحة لغرض اصدار التعليمات بالزام التشكيلات التابعة لها (صيدليات، مستشفيات، مراكز تجميل،... إلخ) بفتح الحسابات المصرفية وقبول نقاط البيع لقاء الخدمات المقدمة من قبلهم. كما تم إطلاق مبادرات لربط الحسابات المصرفية مع المحافظ الالكترونية لغرض اجراء التحويلات المالية. كذلك تم الانتهاء من وضع البنية التحتية اللازمة للتشغيل التبادلي بين شركات الدفع بالهاتف النقال. أخيراً، تم تشكيل لجنة من البنك المركزي ووزارة الداخلية ووزارة الاتصالات وهيئة الاعلام والاتصالات والمصارف الحكومية ورابطة المصارف الخاصة، لإطلاق مشروع التعرف الالكتروني على العميل والاستفادة من المعلومات المذكورة في البطاقة الوطنية بتوفير قاعدة بيانات موحدة لتسهيل عملية التعرف على العميل وتخفيض كلف الامتثال للمخاطر القانونية.

3- رقمنة المدفوعات الحكومية: تم تنفيذ مشروع توطين الرواتب من خلال فتح الحسابات المصرفية للموظفين

وإصدار البطاقة المدينة المرتبطة بالحساب. كما تم وضع البنية التحتية اللازمة لتنفيذ مشروع الجباية الالكترونية وترخيص عدد من الشركات للعمل كبوابات دفع الكتروني. تم كذلك انشاء شركة ضمان الودائع لغرض زيادة ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي خاصة القطاع الخاص، وإضافة لجنة حماية المستهلك المنبثقة عن اللجنة العليا للشمول المالي.

4- القوانين والضوابط لحماية المستهلك: تم العمل على تشريع قانون المدفوعات العراقي والضوابط التي ستصدر

بموجبه، إضافة إلى اصدار ضوابط التوعية المصرفية وحماية الجمهور من قبل البنك المركزي، حيث تم تشكيل لجنة من الجهات المعنية في البنك المركزي لإعداد مسودة قانون حماية المستهلك.

ب. المسح الإحصائي لجانب الطلب للشمول المالي

كجزء من مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية، قام صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) بتطوير عملية جمع البيانات من أجل دعم سياسات الشمول المالي. تستطيع الدول العربية، التي لديها إمكانيات لتعزيز الشمول المالي، أن تبني قواعد بيانات شاملة تراعي احتياجاتها الخاصة، وبمنهجيات تأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات الدولية.

يعد جمع البيانات الخطوة الأولى للحصول على معلومات موثوقة حول استخدام الخدمات المالية من قبل الأفراد والشركات في أي دولة. وهناك حاجة إلى سياسات الشمول المالي لدعم التنمية المستدامة، لكن غالباً ما توجد فجوة بين البيانات المتوفرة واحتياجات الدول. في هذا السياق، تتخذ الدول العربية عدة إجراءات لمعالجة هذه الفجوة وجمع بيانات الشمول المالي التي تحتاجها.

في إطار تجميع بيانات الشمول المالي في الدول العربية، أنجز فريق عمل المبادرة الإقليمية للشمول المالي في المنطقة العربية في بداية عام 2019 نموذج المسح الإحصائي لجانب الطلب للشمول المالي، حيث تم تقديم نموذج شامل للمسح لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد أن تم في عام 2018 تقديم نموذج المسح لجانب الطلب لقطاع الأفراد والأسر. يتكون المسح من المحاور التالية:

1. خصائص المنشأة
2. مصادر الخدمات المالية
3. الوعي والتصور واستخدام التمويل في المستقبل
4. الميزانية والدخل والمصروفات
5. مسوحات مختصرة إضافية حول

- استخدام الائتمان التجاري
- التمويل التأجيري
- التمويل الجماعي
- أنواع أخرى من التمويل (خصم الديون، التأمين... إلخ)
- الأنشطة في القطاع غير الرسمي
- حقوق الملكية والأسهم
- تمويل المؤسسات الاجتماعية
- تمويل الشركات المبتدئة

ولتعميم الفائدة، تم تقديم النموذج للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والفرنسية.

ج. استراتيجية الجمهورية التونسية لدعم الشمول المالي

أنجزت في السنوات الأخيرة العديد من الدراسات لقياس الشمول المالي في تونس من قبل مؤسسات مالية دولية أظهرت تقدماً في هذا المجال خاصة فيما يتعلق بعدد البالغين الذين لديهم حساب أو علاقة مع مؤسسة مالية رسمية، إلا أن هذه الدراسات لم تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجمهورية التونسية، وبالتالي أصبح من الأولويات إجراء مسح وطني حول الشمول المالي ووضع مؤشرات لقياسه.

استناداً للنموذج المقدم للمسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية المقدم للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إطار المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، قام البنك المركزي التونسي بإنجاز دراسة حول واقع الشمول المالي في تونس.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة كان الهدف منها جمع بيانات دقيقة على أساس عينة كبيرة وعلى كامل الأراضي التونسية لقياس مستوى الشمول المالي بين السكان البالغين التونسيين وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تعتبر هذه الدراسة أول دراسة مرجعية وطنية حول الشمول المالي في تونس، وتتمثل أهدافها بالخصوص في تحديد قائمة مؤشرات توافقية لقياس الشمول المالي في تونس للبالغين التونسيين وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تناولت هذه الدراسة الشمول المالي من ناحية الطلب، والاستخدام الفعلي للخدمات، ومن ناحية التطلعات الفعلية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدلاً من المؤشرات التي تعتمد فقط على البيانات الثانوية أو من ناحية العرض والمتوفرة لدى المؤسسات المالية. تميزت هذه الدراسة بضبط مؤشرات متوافقة مع المعايير الدولية مثل مؤشرات مجموعة العشرين والبنك الدولي، وخاصة المؤشرات المنبثقة عن أعمال فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

تم تحديد 22 مؤشراً مما يسمح لمقارنات دولية وإقليمية والأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجمهورية التونسية. كما تمت إضافة مؤشرين خاصين بالشركات الصغرى. تم ضبط عينتين منفصلتين، وتتكون عينة الأفراد من 6250 أسرة تونسية، والعينة الثانية متكونة من 1502 مؤسسة صغرى.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المنهجية قد تم وضعها بالتعاون الوثيق مع المعهد الوطني للإحصاء، الذي قام أيضاً بصياغة العينتين وتوفير عناصر موقع الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. أجري المسح الميداني خلال ثلاثة أشهر، حيث تم الاعتماد فيها على ستين محققاً ومشرفاً.

تم على إثر النتائج إعداد الاستراتيجية الوطنية لدعم الشمول المالي التي تم الإعلان عنها في عام 2019، في إطار مقارنة تشاركية ضمّت مختلف الأطراف ذات العلاقة (سلطات رقابية ومؤسسات مالية وطنية ودولية وممثلين عن البنوك ومؤسسات التمويل الصغير وشركات التأمين وجمعيات مهنية وممثلين عن مشغلي الهاتف الجوال... إلخ).

تهدف الاستراتيجية إلى تطوير النفاذ للقطاع المالي (بنوك و تمويل صغير ومؤسسات تأمين والخدمات المالية للبريد) لتمكين شريحة ذات الطلبات غير الملّبات أو الملّبات بصفة محدودة من منتجات وخدمات مالية تتماشى وحاجياتهم، للحدّ من التفاوت بين المناطق ودفع عجلة الاستثمار بإحداث موارد دخل وفرص عمل جديدة.

تضمّ الاستراتيجية الوطنية لدعم الشمول المالي المحاور الأساسية الستة التالية:

1. تمويل وإعادة تمويل مؤسسات التمويل الأصغر: إرساء منظومة إعادة تمويل متنوعة لتمكين النفاذ لشريحة أشمل وبكلفة معقولة.
2. التمويل الرقمي: دعم الاندماج المالي عبر تحسين الوصول لخدمات التمويل الرقمي.
3. التأمين الأصغر: توفير تأمين صغير مسؤول يقدم خدمات تتماشى وحاجيات الشريحة من ذوي الدخل المحدود والمؤسسات متناهية الصغر والصغرى.
4. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: إيجاد حلول لتمكين القطاع من التمويلات المناسبة.
5. التثقيف المالي: الاستقرار المالي للأشخاص والمؤسسات وتحسين القدرة على الاختيار واتخاذ القرار المناسب.
6. التقييم الاجتماعي والاقتصادي للشمول المالي: وضع أهداف كمية للاستراتيجية ومؤشرات قياسها ومتابعتها والنتائج المرتقبة منها.

واصل البنك المركزي التونسي بالتعاون مع وزارة المالية، تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لدعم الشمول المالي خلال عام 2019.

د. تجربة مصرف لبنان في تطبيق المسح الإحصائي لجانب الطلب على الخدمات المالية

يُعتبر مصرف لبنان من أوائل البنوك المركزية العربية التي تقوم بتنفيذ هذا النوع من المسوحات، حيث قام بتطبيق الدراسة الاستقصائية لجانب الطلب للشمول المالي وتكييفها مع السياق الخاص بالدولة. في هذا السياق، تم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية التي يديرها قسم الإحصاء والبحوث الاقتصادية والمتعاونين من فروع مصرف لبنان باستخدام استبيان يغطي الفصول التالية: الدفع والاقتراض والادخار والتأمين. تم تصميم الاستبيان من قبل صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية (GIZ)، استناداً لنموذج المسح الإحصائي لجانب الطلب المقدم من صندوق النقد العربي في إطار المبادرة، وتخصيصه وفقاً للخدمات والمنتجات المالية ذات الصلة المتاحة في الجمهورية اللبنانية. تكونت العينة من 1980 لبناني بالغ (18 سنة وما فوق) تغطي جميع الأراضي اللبنانية. تم استخدام منهجية التجمعات الطبقيّة الموزونة متعددة المراحل (Weighted Multistage Stratified Clustering Methodology) في اختيار المستجيبين وتحليل النتائج. تم إجراء المسح خلال الفترة المتراوحة بين ديسمبر 2018 وفبراير 2019. يمكن تقسيم نتائج المسح حسب الجنس ونوع التسوية والطبقات الاجتماعية والاقتصادية والخلفية التعليمية والفئة العمرية والحالة الاجتماعية والتوظيف.

يوضح تحليل البيانات ومؤشرات المسح ما يلي:

- بلغ عدد البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية 59 في المائة في عام 2018، بينما 41 في المائة من البالغين لا يزالون مستبعدين مالياً.
- الفجوة بين الجنسين كبيرة لجميع المنتجات باستثناء الاقتراض. في هذا السياق، 69 في المائة من الذكور لديهم حسابات مصرفية و 49 في المائة فقط من الإناث لديهن حسابات مصرفية.
- يختلف مستوى الشمول المالي اختلافاً كبيراً بين المناطق، حيث أن 70.7 في المائة من البالغين المقيمين في بيروت لديهم حساباً، مقابل 44.6 في المائة في المناطق الريفية النائية.
- استبعاد البالغين ذوي الدخل المنخفض أو المستويات التعليمية المنخفضة مالياً.
- 9 في المائة فقط يقومون بعمليات ادخار في مؤسسة مالية رسمية في المناطق الريفية النائية، مقابل 36 في المائة في جبل لبنان. يواجه الشمول المالي في المناطق الريفية العديد من التحديات، أهمها الافتقار إلى توافر الخدمات المالية الأساسية وإمكانية الوصول إليها في بعض المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، إضافة إلى الافتقار إلى البنية التحتية الأساسية وارتفاع تكلفة التمويل للمشاريع الصغيرة.
- لا تزال الخدمات المصرفية الرقمية (الهاتف المحمول والإنترنت) منخفضة نسبياً في لبنان (أقل من 10 في المائة من السكان البالغين يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت) لعدة أسباب. أولاً، تظل تكاليف الاتصالات عالية، لذلك هناك حاجة إلى منافسة أكبر لخفض تكاليف المستهلكين لتحسين الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والإنترنت. ثانيًا، لا يزال العديد من المستخدمين يشككون في أمن المعاملات عبر الإنترنت

والهواتف المحمولة، مما يجعل المعاملات التقليدية عبر الفروع وأجهزة الصراف الآلي مفضلة أكثر. لذا هناك حاجة إلى تحسين الإطار التنظيمي والبنية التحتية لزيادة ثقة المستخدم في التمويل الرقمي. كما هو متوقع، تظهر النتائج أن العملاء الشباب هم الأكثر اعتياداً على وسائل الدفع الرقمية.

- مستويات منخفضة من الثقافة المالية، خاصة في المناطق الريفية النائية. بالتالي، يجب العمل على تطوير مبادرات الثقافة المالية. في هذا السياق، يجب أن توفر المدارس وأماكن العمل والمنصات المجتمعية فرصاً للتثقيف المالي لفئات كبيرة ومتنوعة من المجتمع. علاوة على ذلك، تعد نقاط الضعف عبر المناطق وبعض الفئات، مثل النساء والشباب، أهدافاً مثالية لبرامج الثقافة المالية.
- أفاد حوالي 30 في المائة من المستجيبين للاستبيان أنهم اقترضوا من مقدمي خدمات مالية غير رسمية، بينما اقترض 37 في المائة من مقدمي خدمات مالية رسمية. التحول من التمويل غير الرسمي إلى التمويل الرسمي يمكّن من حماية الفئات المهمشة مالياً بشكل أفضل ويعزز الشمول المالي. يتطلب ذلك بعض التعديلات في الإطار التنظيمي والبنية التحتية لجعل الخدمات المالية الرسمية أكثر سهولة في الوصول إليها.

استناداً لهذه النتائج، باشر مصرف لبنان في عام 2019، تبني عدد من البرامج التي تهدف إلى تحسين مؤشرات الشمول المالي.

د. المساعدة الفنية للبنك المركزي الموريتاني في جمع بيانات حول الشمول المالي

قدم التحالف العالمي للشمول المالي الدعم لتعزيز الشمول المالي في موريتانيا. يركز المشروع الجاري منذ عام 2019 على بيانات الشمول المالي، والاستراتيجية الوطنية لدعم الشمول المالي، وأطر السياسات لتعزيز الشمول المالي للأشخاص المستبعدين مالياً. سيتمكن الدعم المقدم، البنك المركزي الموريتاني من تعزيز الشمول المالي من خلال جمع البيانات المتعلقة بجانب الطلب بشكل منهجي والتي ستعزز رسم السياسات ووضع استراتيجيات وطنية لدعم الشمول المالي. إضافةً لذلك، فإن وضع السياسات وما يقابلها من خدمات جانب العرض للأشخاص المستبعدين مالياً سيكفل قيام الدولة بتعزيز الشمول المالي للمهمشين والمستبعدين بشكل غير متناسب. تقدم المساعدة، بالاستناد إلى نموذج المسح الاحصائي المقدم في إطار المبادرة.

و. المساعدة الفنية لسلطة النقد الفلسطينية لدعم تجميع بيانات حول حصول المرأة على الخدمات المالية

قدم التحالف العالمي للشمول المالي الدعم لتعزيز الشمول المالي في فلسطين، في عامي 2019 و2020، وذلك لتطوير إطار البيانات المصنفة حسب الجنس للمضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لدعم الشمول المالي والشمول المالي للمرأة، الذي يتضمن جمع وتحليل البيانات من جانب الطلب. تضمنت المساعدة ترتيب دورات تدريبية وحالات عملية حول جمع البيانات وإعداد التقارير المتضمنة للعديد من مؤشرات الشمول المالي، مع التركيز على الفجوة بين الجنسين. كما تضمنت المساعدة، كيفية استخدام الاساليب التقنية الحديثة لجمع بيانات الشمول المالي وتخزينها.

ز. المساعدة الفنية لجمهورية مصر العربية لدعم الشمول المالي الرقمي

باشر البنك الدولي في عام 2019 بمساعدة السلطات المصرية في تنفيذ السياسات والإطار التنظيمي وإصلاحات البنية التحتية المالية لتعزيز الشمول المالي الرقمي، وذلك استكمالاً للمشاريع الجارية للبنك. تشمل هذه الخدمات المساعدة الفنية لحماية المستهلك والمدفوعات الرقمية وتطوير استراتيجيات المدفوعات. تتماشى أنشطة المساعدة للشمول المالي في مصر مع إطار جوانب الدفع للشمول المالي (Payments Aspects of Financial Inclusion)، وهو تقرير مشترك بين لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (Committee on Payments and Market Infrastructures) والبنك الدولي، ويتم تنظيمه تحت المكونات التالية: (1) خدمات مالية متنوعة واستخدام التقنيات، (2) تعزيز حوكمة نظام الدفع الوطني، (3) أوجه التكامل مع برامج التحويل الاجتماعي، و (4) حماية المستهلك المالي والثقافة المالية. كما تم استخدام البرنامج الاستشاري للمبادرة العالمية للشمول المالي في مصر لدعم السلطات المالية في ضمان استمرارية أنظمة الدفع، وضمان استمرارية خدمات الدفع الهامة بما في ذلك الدفع النقدي ومحافظ الهاتف النقال والحسابات المصرفية وبطاقات الدفع، والمساهمة في تصميم حلول للفئات السكانية الضعيفة مثل متلقي الحوالات والعاملين في القطاع غير الرسمي، وضمان وعي المستهلك والثقافة المالية، وحماية المستهلك المالي خلال فترة الأزمات وما بعدها.

ج. تشجيع الانتقال للخدمات المالية الرقمية

باشر البنك الدولي في عام 2019 تبني برامج في العديد من الدول العربية على تسريع التحول إلى الاقتصاد الرقمي وتوسيع نطاق المعونة الفنية والحلول المالية القائمة، من خلال تعزيز الثقافة المالية ورقمنة التحويلات الحكومية والأجور كبيرة الحجم وتحديث الأطر القانونية والتنظيمية وتطوير روح المبادرة وتعزيز الشراكات على المستوى العالمي فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي. تشمل الأمثلة:

- العمل على ترقية حلول الهوية الرقمية كعامل تمكين أساسي للشمول المالي وتطوير التقنيات المالية الحديثة لتطوير المنصات الرقمية. ومن الأمثلة على ذلك مشروع الهوية الرقمية في المملكة المغربية والمملكة العربية السعودية، حيث يقدم البنك الدولي خدمات استشارية بشأن تطوير الإطار العام للتمويل الرقمي والتقنيات المالية الحديثة.
- يعمل البنك الدولي في مجال تنظيم التقنيات المالية الحديثة مع بعض الدول مثل المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية للسماح للمنظمين بمراقبة الابتكارات في بيئة خاضعة للرقابة وفهم أفضل للمخاطر والفرص المحتملة وتكييف الأطر القانونية والتنظيمية بشكل مناسب للتقنيات المالية الحديثة.
- يقود البنك الدولي حالياً تنفيذ "المشروع المبتكر للمشروعات الناشئة والصغيرة والمتوسطة"، والذي يهدف إلى دعم ريادة الأعمال وزيادة وصول الشركات الناشئة إلى التمويل في المملكة الأردنية الهاشمية. كما يقود البنك الدولي تنفيذ "مشروع تطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتعزيز النمو الشامل"، والذي يهدف إلى المساهمة في تحسين الوصول إلى التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية.
- يدعم البنك الدولي رقمنة المدفوعات الحكومية من خلال مشروع الشباب والتقنيات والوظائف وصندوق المساعدة الوطني في رقمنة مدفوعات الضمان الاجتماعي من خلال المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية الأساسية، كجزء من خطط الحكومة لتوسيع المساعدة الاجتماعية للاستجابة لبرنامج الإصلاح المالي والتغيرات في معدلات الفقر في المملكة الأردنية الهاشمية.
- مشروع الاقتصاد الرقمي في الجمهورية اللبنانية: خدمات استشارية فيما يتعلق بالمدفوعات والبنية التحتية والعمليات وتنظيم التحويلات النقدية الرقمية الطارئة.

ثالثاً. تعزيز الوعي والمعرفة بالشمول المالي

أ. اليوم العربي للشمول المالي

يحظى موضوع تعزيز الوصول والاستخدام إلى التمويل والخدمات المالية في الدول العربية باهتمام كبير من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، إدراكاً منه للفرص الكامنة والكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية. في هذا السياق، حدد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يوم السابع والعشرين من شهر أبريل (نيسان) من كل عام كمناسبة لإحياء اليوم العربي للشمول المالي ذلك تأكيداً منه على الاهتمام الذي يوليه لقضايا تعزيز الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية بتكاليف مناسبة في السياسات الاقتصادية المتخذة.

في هذا السياق، صدر عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بياناً رحب فيه المجلس بالإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي وأكد على ضرورة دعم وصول كافة فئات المجتمع والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية وتشجيع توظيف التقنيات المالية الحديثة لتعزيز الشمول المالي ونشر ثقافة التمويل المسؤول في العمل المصرفي. كما أكد دعمه لجهود المجتمع الدولي في تعزيز الشمول المالي وارتباط ذلك بتحقيق التنمية المستدامة، وفي مقدمتها مجموعة العشرين (G20) التي تبنت محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية والمالية.



ب. الورشة رفيعة المستوى حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة



حرص المجلس على إيلاء قضايا الشمول المالي في الدول العربية الأهمية التي تستحقها، حيث وجّه المجلس إلى إطلاق العديد من الأنشطة والمبادرات المختلفة بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة. تعززت هذه الجهود بإطلاق صندوق النقد العربي بالتعاون مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية، تحت مظلة المجلس، المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية (FIARI) بهدف تمكين وتعزيز القدرات والإمكانيات لتذليل العقبات التي تعترض الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية. في هذا السياق، ثمن المجلس النموذج الشامل للمسوحات الإحصائية لرصد جوانب الطلب على الخدمات المالية في الدول العربية، المتعلق بالخدمات المالية للأفراد والشركات والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي تم إعداده في إطار المبادرة. ودعا المجلس لتطبيق النموذج في جميع الدول العربية، بما يساهم في الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي، وتبني السياسات والاستراتيجيات المناسبة.

كذلك ثمن المجلس الخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية في سبيل النهوض بالشمول المالي، وأكد مجدداً على ضرورة إدماج كافة فئات المجتمع وشرائحه بالنظام المالي الرسمي خاصة الشباب، والمرأة، ورواد الأعمال، وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تعزيز وصولهم واستخدامهم للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بالتكاليف والشروط المعقولة، وحماية حقوقهم وتعزيز معرفتهم ووعيهم بالأمور المالية بما يمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري السليم.

أكد المجلس على الأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفي والنمو الكبير والمتسارع الذي تشهده صناعة هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها على مستوى العالم والفرص الكبيرة التي تنتجها هذه التقنيات والخدمات على صعيد تعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية وخاصة في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتشجيع ريادة الأعمال. في هذا السياق، بارك المجلس إطلاق صندوق النقد العربي لمجموعة العمل الإقليمية للتقنيات المالية الحديثة، التي تهدف إلى تدارس مواضيع التقنيات المالية الحديثة والتشاور وتبادل الخبرات والمعرفة حول قضاياها وبلورة الرؤى المختلفة لتنشيطها وتنظيمها في الدول العربية.

تجدر الإشارة أن المؤسسات الشريكة في المبادرة، قامت بعرض البيان الصادر عن المجلس على مواقعها الإلكترونية. كما اتفقت المؤسسات على إحياء فعاليات اليوم العربي للشمول المالي، حيث نظم صندوق النقد العربي مؤتمراً إعلامياً في هذه المناسبة. كما قامت المؤسسات الشريكة في المبادرة، بدعم جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تنظيم فعاليات وأنشطة خلال أسبوع اليوم العربي للشمول المالي لعام 2019.



نظم صندوق النقد العربي ورشة عمل رفيعة المستوى حول تعزيز الشمول المالي وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يوم 16 سبتمبر 2019 بالقاهرة في جمهورية مصر العربية. شارك فيها ممثلين رفيعي المستوى عن المؤسسات المعنية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة والبنوك والمؤسسات العربية والدولية في القطاعين الحكومي والخاص.

تضمن جدول أعمال الورشة، عدداً من الموضوعات الهامة التي تشمل مناقشة جوانب تعزيز وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل من القنوات الرسمية، حيث يمثل هذا القطاع أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم، وكذلك أحد أهم مجالات خلق فرص العمل. كما أن لهذه المشروعات انعكاسات إيجابية على تحسين الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 95 في المائة من إجمالي الشركات في الغالبية العظمى من دول العالم. تُساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النامية.

كما ناقشت الورشة العديد من الجوانب التي يمكن أن تساعد في زيادة الائتمان المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يشمل توفير الدعم الحكومي، واستقرار الاقتصاد الكلي، وسلامة القطاع المالي، ومدى وجود نظام مصرفي تنافسي، والإصلاح التنظيمي والتشريعي، إضافة إلى دور أنظمة المعلومات الائتمانية. حيث إن وجود بيئة اقتصادية مستقرة وبنية مالية قوية للقطاع المالي، سيساهم في تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان المصرفي.

في هذا الإطار، ناقشت الورشة أيضاً التطورات والمستجدات المتعلقة بفتح قنوات رسمية بديلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يسهل ويعزز حصولها على التمويل، حيث برزت حاجة هذا القطاع في البحث عن قنوات تمويلية تنافس القنوات التقليدية، خصوصاً أن العالم شهد بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة تطورات على صعيد التمويل الرقمي وتطبيقات التقنيات المالية الحديثة. توفر التقنيات المالية الحديثة فرصاً جديدة لتعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الائتمان، ولعل التمويل الجماعي من أبرز القنوات المبتكرة التي من الممكن أن تساهم في تعزيز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، حيث تلعب منصات التمويل الجماعي في الدول النامية دوراً هاماً في تمويل الابتكار الذي يعد محركاً أساسياً لزيادة مستويات الإنتاجية والتنافسية. من المتوقع أن تمكن منصات التمويل الجماعي الدول النامية من تقليص التحديات التي تواجه عملية الوساطة المالية وتسمح للأفراد بتقديم مساهمات واستثمارات مباشرة في المشاريع التي يرغبون الاستثمار فيها. كما ناقشت الورشة الفرص التي تقدمها شركات التقنيات الحديثة في سبيل توفير التمويل اللازم للمشروعات

الصغيرة، والمخاطر المقابلة التي قد تنشأ من زيادة اعتماد المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحلول المقدمة من التقنيات المالية الحديثة، مثل مخاطر الأمن السيبراني، ومخاطر الائتمان.

من الجوانب الأخرى التي تطرقت إليها الورشة، الدور الذي يمكن أن تلعبه أسواق المال في ردف التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتعرف على التجارب في هذا الشأن. في هذا السياق، أعرب المشاركون عن أهمية الموضوعات التي ناقشتها الورشة، وذلك في ضوء الدور الهام الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي. كما أكدوا أن الورشة مثلت فرصة لتبادل التجارب والخبرات بين مختلف المؤسسات ذات العلاقة في الدول العربية.

ج. المؤتمر الإقليمي حول التمويل المستدام



نظم التحالف العالمي للشمول المالي بالتعاون مع بنك المغرب مؤتمراً عالمياً حول التمويل المستدام في 30 أكتوبر 2019، لتبادل الأفكار والتجارب حول معالجة تحديات تأثير المناخ على الشمول المالي. تطرق المؤتمر إلى سياسات التمويل المستدام في القطاع المالي، حيث تبادل المشاركون الخبرات في سياسات التمويل المستدام الشامل لتحقيق القدرة على الصمود أمام الأزمات المناخية الطارئة. في هذا السياق، تقترح المؤسسات الشريكة في المبادرة إطلاق عدد من الأنشطة التي تستهدف مساعدة السلطات الإشرافية، في تطوير السياسات المناسبة، التي تستجيب لتحديات تغيرات المناخ.

رابعاً: بناء القدرات

أ. دورة تدريبية لبناء القدرات في مجال أنظمة الدفع للعاملين في البنك المركزي اليمني

نظم صندوق النقد العربي بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، دورة لبناء القدرات في أنظمة الدفع للعاملين في البنك المركزي اليمني، ذلك في مدينة أبو ظبي خلال الفترة 28 أبريل - 2 مايو 2019.



ركزت الدورة على بناء قدرات العاملين في مجال أنظمة الدفع في البنك المركزي اليمني، ذلك في ضوء تأسيس دائرة جديدة مختصة في أنظمة الدفع. كما تم تقديم تصوراً حول هيكل الدائرة والمسؤوليات والأدوار المنوطة بكوادرها بناءً على أفضل الممارسات الدولية. من جانب آخر، تناولت الدورة كيفية إدارة أنظمة المدفوعات وخصوصاً نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGs)، إضافة إلى مناقشة كيفية استخدام المدفوعات الإلكترونية للخدمات الحكومية والإشراف عليها.

تم التركيز في الدورة على العديد من المحاور أهمها: هيكل نظام المدفوعات الوطني ودور البنك المركزي اليمني، ونظام التسويات الإجمالية الفورية، وأنظمة الدفع بالتجزئة (البطاقات)، المدفوعات عبر الهاتف المحمول، غرفة المقاصة الآلية... إلخ، والدور الرقابي لدائرة أنظمة الدفع، وجوانب إدارة المخاطر النظامية، ومواجهة مخاطر التهديدات الإلكترونية في نظم الدفع، وتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.

وفرت الدورة تدريباً عملياً لموظفي البنك المركزي اليمني في الجوانب التي تهتم البنية التحتية لأنظمة الدفع، ليتم من خلالها تقييم احتياجات البنك بشكل دقيق، كخطوة أولى نحو تحديد أولويات المساعدة الفنية المنوي تقديمها للبنك المركزي اليمني في المستقبل القريب فيما يخص بناء نظام المدفوعات الوطني في اليمن.

تم خلال الدورة كذلك التطرق إلى الجوانب التشريعية والمؤسسية لبناء منظومة متكاملة من خدمات الدفع والتسوية، وقضايا الإشراف والرقابة الفعالة عليها. كما جرى استعراض المعايير الدولية للبنية التحتية لأسواق المال (PFMIs) ومنهجية تطبيقها، لتطوير قواعد إرشادية يمكن البناء عليها في اليمن.

ب. دورة حول "الشمول المالي"

نظم صندوق النقد العربي دورة حول "الشمول المالي" في مقر الصندوق بأبوظبي خلال الفترة 22 - 26 ديسمبر 2019. ركزت الدورة على بناء قدرات العاملين في مجال الشمول المالي في البنوك المركزية العربية.



تم التركيز في الدورة على العديد من المحاور أهمها: حماية المستهلك المالي والتمويل المسؤول والثقافة المالية، والتقنيات المالية الحديثة ودورها في تعزيز الشمول المالي، وتقنيات البلوكشين وسلامة القطاع المالي، ومؤشرات الشمول المالي في الدول العربية وجهود الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، والهوية الرقمية المصرفية، وتعزيز وصول المرأة للخدمات المالية الرسمية، وتعزيز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومنصات التمويل الجماعي، ودور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، ونظم المدفوعات والمدفوعات عبر الهاتف ودورها في تعزيز الشمول المالي، وكيفية عمل المختبر التنظيمي لحلول التقنيات المالية الحديثة. كما تم القيام بحالات دراسية على استخدامات التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي وأسواق المال.

كما ركزت الدورة على جوانب إعداد الإستراتيجية الوطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. في هذا الإطار، تم التطرق إلى تجارب الدول العربية في إطلاق إستراتيجيات وبرامج وطنية لتعزيز الشمول المالي وتوفير البنية التحتية اللازمة له، بما يدعم النمو الشامل والمستدام، حيث ارتكزت الإستراتيجيات والخطط على عدة محاور مثل تطوير برامج وإستراتيجيات وطنية للشمول المالي، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية، والاهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية، والاهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية، والاهتمام بدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووصولها للخدمات المالية. وقد انعكست جهود الدول العربية إيجاباً على مؤشرات الشمول المالي لديها، إلا أن هناك حاجة لمواصلة هذه الجهود لتحسين مؤشرات الشمول المالي، وهذا يتطلب الاستمرار ببذل المزيد من الجهود من كافة الأطراف ذات العلاقة لتحسين مؤشرات الشمول المالي بشكل أكبر.

ج. أكاديمية الابتكار: التقنيات المالية الحديثة والشمول المالي



نظمت الوكالة الألمانية للتنمية خلال الفترة من 20 إلى 24 أكتوبر 2019 ورشة تدريبية حول التقنيات المالية والشمول المالي في إطار أكاديمية الابتكار في مدينتي أبو ظبي ودبي للاستعداد لموضوعات الابتكار ودعم منظومة التقنيات (Ecosystems) من أجل مزيد تنسيق التقنيات المالية الحديثة الشاملة.

تمثل البيئة الآمنة للتعاون الإقليمي والتجريب في موضوعات الابتكار فرصة للمنظمين الماليين لتعزيز إطار متكامل إقليمياً للتقنيات المالية الحديثة. تشترك السلطات المهتمة في التعلم، والتبادل الإشرافي، والاختبار المشترك، والترخيص المشترك في موضوعات التقنيات المالية الحديثة والتقنيات المبتكرة في الإشراف المالي بطريقة تفصيلية. كما تعمل على إرساء إطار تنظيمي منسق لتعزيز نمو التقنيات المالية الحديثة.

ركزت الورشة على:

1. أسس التطورات الدولية في مجال التقنيات المالية الحديثة.
2. أحدث المعارف حول تعزيز النظم الإيكولوجية من أجل التقنيات المالية الحديثة الشاملة من خلال الابتكارات التنظيمية.
3. رؤى جديدة في مجال تعزيز التقنيات المالية الحديثة.
4. قائمة ابتكارات التقنيات المالية الحديثة المثبتة من قبل الشركات الناشئة والشركات الكبرى في هذا المجال.

د. مواكبة تداعيات فيروس كورونا على الشمول المالي

إدراكاً لأهمية الحوار حول تداعيات انتشار فيروس كورونا، وأهمية التحول الرقمي، باشر صندوق النقد العربي ترتيب اجتماعات "عن بعد"، حول أثر فيروس كورونا على الشمول المالي ونظم الدفع والبنية التحتية المالية بحضور مدراء إدارات الشمول المالي ونظم الدفع والبنية التحتية المالية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، بمشاركة صندوق النقد والبنك الدوليين، وبنك التسويات الدولية، والمؤسسات الشريكة في مبادرة الشمول المالي، وعدد من الأطر الدولية ووكالات التنمية العالمية المعنية بنظم الدفع وقضايا الشمول المالي. شكلت الاجتماعات فرصة لمتابعة تبادل التجارب والآراء حول المستجدات المتسارعة بخصوص أثر فيروس كورونا على تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، والدور الذي تلعبه نظم الدفع والتسوية للتخفيف من تلك التداعيات واتجاهاتها، والسياسات المناسبة الآتية والمستقبلية.

ركزت المناقشات على الخدمات المالية الرقمية، التي تعد واحدة من النقاط المضنية في الازمة التي توفر مساراً لتوجيه الكثير من إجراءات الإغاثة الحكومية الموجهة للاقتصاد الحقيقي، وبوجه خاص للمواطنين الذين لا يستطيعون حالياً الوصول إلى الحسابات المصرفية، إلى جانب العمال غير الرسميين. في هذا السياق، ساهمت جائحة كورونا على زيادة الطلب بشكل غير مسبوق على الخدمات المالية الرقمية بسبب:

- تأثر خدمات الدفع النقدي التقليدي بسبب القيود المفروضة على العمليات المصرفية لدى فروع البنوك.
- تبنى المجتمع بسرعة نماذج الاقتصاد الرقمي لشراء الضروريات اليومية، والتعلم عن بعد، والحصول على المشورة والرعاية الصحية.
- أدت الصدمة السريعة والعميقة للاقتصاد إلى زيادة الطلب على الدعم المالي الحكومي للأعمال والمعونات المالية للأفراد، لا سيما أولئك الذين لم يكونوا ضمن برامج التأمين / الحماية الاجتماعية القائمة. أن القيام بذلك بسرعة، في خضم عمليات الإغلاق، يدفع الحكومات الى استخدام الطرق والوسائل الرقمية لتحديد الأفراد الذين ينبغي دعمهم وإجراء التحويلات المالية لهم.

من جانب آخر، بينت المناقشات أن عوامل تمكين الاستجابة بشكل مطلوب لتحديات فيروس كورونا كانت على النحو التالي:

- مكنت إجراءات العناية الواجبة المبسطة المقترنة بالهوية الرقمية الحكومات من تسجيل الافراد بسرعة في برامج تحويل الإعانات الحكومية و برامج التأمين.
- تمكنت الدول التي لديها شبكة واسعة من نقاط الوصول ومنصات دفع وقبول مبسطة (أجهزة صراف آلي، منصات التجارة الإلكترونية، والوكلاء) من ضمان قدرة الأفراد الذين يتلقون تحويلات المنافع على الوصول إلى الأموال واستخدامها.
- مكنت الترتيبات المؤسسية القائمة للتنسيق والتعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص، الحكومات من تنفيذ البرامج الجديدة بسرعة ونشر الوعي وضمان حماية المستهلكين .

يذكر في هذا السياق أن الدول العربية حرصت على الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية استجابةً لجائحة كورونا. ومن الأمثلة على ذلك، أطلقت السلطات في المغرب برنامج شامل يتألف من معايير مبسطة العناية الواجبة للعملاء (CDD) للأفراد والتجار لفتح الحسابات وتوجيه تحويلات المنافع الاجتماعية رقمياً. وتم في الأردن إطلاق حملة وطنية لنشر الوعي حول المدفوعات الرقمية. كذلك قام العراق بتبسيط معايير العناية الواجبة للعملاء لفتح المحافظ المحمولة ويعتزم استخدام المحافظ المحمولة لتوسيع تغطية برامج الحماية الاجتماعية. استفادت مصر من بطاقتها المحلية المدفوعة مسبقاً "ميزة" من أجل زيادة رقمنة مدفوعات الحكومية للأفراد. أما في البحرين، مكن نظام الدفع السريع من إجراء عمليات الدفع السلسلة والفورية والتحويلات الممكنة عن بعد. كما تحركت السلطات في لبنان بسرعة لتمكين عمليات النقل من شخص لآخر باستخدام تطبيقات الجوال. وفي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ستمكّن البنية التحتية لإعرف عميلك الإلكترونية (eKYC) البنوك والمؤسسات المالية من استيعاب عملاء جدد بسلاسة.

أبرزت كذلك الاجتماعات أهمية أن تقوم الدول العربية بالتقدم بوتيرة أسرع نحو الوصول الشامل إلى الخدمات المالية الرقمية واستخدامها، بدءاً من الوصول إلى خدمات الدفع، إلى الاستخدام المكثف للمدفوعات الرقمية للوصول إلى الخدمات المالية الأخرى واستخدامها، لا سيما المدخرات والائتمان، الاستثمار والتأمين. تحتاج البنوك المركزية والسلطات العامة إلى الانتباه إلى عوامل التمكين الحاسمة: البنية التحتية المالية والرقمية، والمنصات الحكومية، والإطار القانوني والإطار الملانم.

هـ. أعضاء فريق العمل الإقليمي للشمول المالي في الدول العربية

يتمثل الهدف الرئيس لفريق العمل في المساهمة في الجهود المستمرة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز لوائحها وأدواتها لتوسيع نطاق تغطية الخدمات المالية، وتعزيز التوعية المالية في المنطقة العربية، ودعم التعاون بين السلطات الإشرافية والمؤسسات الدولية ذات الصلة. يعمل فريق العمل أيضاً كمنصة لتبادل الخبرات بين البنوك المركزية العربية، وتشجيع التعاون في المجالات المتعلقة بالشمول المالي، مما يؤدي إلى تنسيق وجهات نظر الدول العربية حول قضايا الشمول المالي التي يتم تناولها على المستوى العالمي.



يتولى صندوق النقد العربي الأمانة الفنية لفريق العمل الإقليمي للشمول المالي، حيث يقوم بتنظيم الاجتماعات. إضافة إلى ذلك، يساهم صندوق النقد العربي في إعداد أوراق العمل والأبحاث والدراسات بالتعاون مع فريق العمل لتقديمها إلى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعاتها السنوية.

يعمل فريق العمل على تعزيز فرص التعاون مع البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية (GIZ) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) والتحالف العالمي للشمول المالي والبنك الإسلامي للتنمية. يحضر ممثلو هذه المؤسسات والهيئات الدولية اجتماعات فريق العمل،

إلى جانب ممثلين عن اتحاد المصارف العربية واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إضافة إلى ذلك، تحضر منظمات دولية أخرى مثل مؤسسة بيل وميليندا جيتس (BMGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) وصندوق النقد الدولي (IMF) اجتماعات فريق العمل.



ناقش الفريق خلال اجتماعاته في عام 2019 العديد من الموضوعات، أهمها:

التقنيات المالية الحديثة وحماية مستهلكي الخدمات المالية: نظراً لأهمية التقنيات المالية الحديثة وحماية مستهلكي الخدمات المالية في تعزيز الشمول المالي، ناقش الفريق فرص الاستفادة من التقنيات الحديثة لتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية، حيث أكد على أن التحديات الأساسية لا تكمن في قيام المصارف المركزية بتبني التقنيات المالية الحديثة فحسب، وإنما رفع الوعي الرقابي فيما يخص المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية المقدمة للمستهلكين المستهدفين. تمت الإشارة إلى أن هناك العديد من المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية الحديثة، حيث أن مزودي التقنيات المالية الحديثة لديهم خبرة حديثة العهد نسبياً في القطاع المالي، ذلك بسبب حداثة التقنيات المالية، مما قد يزيد من مخاطر هذه الخدمات. من ناحية أخرى، تبرز أهمية إيلاء السلطات الرقابية الاهتمام اللازم لموضوع حوكمة التقنيات، بما في ذلك السياسات والإجراءات والامتثال وأنظمة الضبط والرقابة والتدريب.

تجارب الدول في مجال جمع الإحصاءات: إدراكاً من الفريق لأهمية الإحصاءات والدراسات في تعزيز الشمول المالي، ناقش الفريق تجارب بعض الدول العربية في هذا المجال، ذلك بهدف قياس مؤشرات الشمول المالي، حيث تم التطرق إلى كيفية إعداد الاستبيانات واختيار العينة والمنهجية المستخدمة لتحليل نتائج الاستبيان. كما استعرض الفريق النتائج التي تم التوصل إليها في بعض الدول وتحديد الجمهورية التونسية والجمهورية اللبنانية وأهم الاستنتاجات المستخلصة منها، من أهمها وجود فجوة بين الجنسين لمعظم الخدمات المالية وانخفاض الخدمات المصرفية الرقمية وارتباط الدخل والتعليم بالشمول المالي للأفراد. كما تم الإشارة إلى أهم التحديات والصعوبات التي واجهت البنوك المركزية بهذا الخصوص بدءاً من تشكيل لجان للبيانات الداخلية وانتهاءً بتحديث قواعد البيانات بشكل دوري واستخراج التقارير. أكد الفريق على ضرورة تعميم هذه التجارب على بقية الدول في المنطقة العربية، وذلك لاستيفاء الدروس المناسبة لتعزيز الشمول المالي. في نفس السياق، أشار عدد من الأعضاء إلى توجه دولهم لتطبيق نموذج المسوحات.

الهوية الرقمية وقاعدة البيانات الموحدة لتسهيل عملية التعرف على العميل وتخفيض كلفة الإمتثال للمخاطر القانونية: في ضوء الأهمية المتزايدة للهوية الرقمية المصرفية، خصوصاً في تسهيل فتح الحسابات، ناقش الفريق مفهوم الهوية الرقمية ومخاطرها. الهوية الرقمية تصدر عن نظام مؤتمت ضمن قاعدة بيانات موحدة وشاملة، يمكن الوصول إليها بسهولة وبوسائل حماية كافية، ومصدقة من الجهات الرسمية المصدرة للبطاقة الوطنية. بالتالي، فإن استخدام هذه البطاقة يدعم تطبيق إعرف

عميلك (Tiered KYC و e-KYC) ويسهل إجراءات وكلفة فتح الحسابات المصرفية للعملاء ذوي الدخل المحدود، وكذلك منح القروض متناهية الصغر خاصة للعملاء في المناطق الريفية أو الذين يفتقرون إلى وثائق رسمية. عليه، فإن إصدار الهوية الرقمية يساهم في تعزيز الشمول المالي.

التمويل المسؤول: السياسات والأدوات: إدراكاً من الفريق لأهمية دور التمويل المسؤول في الحفاظ على الاستقرار المالي من خلال تخفيض نسب التعثر، وفي الوقت نفسه حماية حقوق المستهلكين الماليين، ناقش موضوع التمويل المسؤول وأهمية قيام مزودي الخدمات المالية بتقديم منتجات تتناسب مع احتياجات عملائهم، وإجراء تقييم ائتماني دقيق للعميل، وذلك لاتخاذ القرار المناسب فيما يخص التمويل. من ناحية أخرى، تم التطرق إلى علاقة الإقراض المسؤول بالشمول المالي، حيث يعزز الإقراض المسؤول من مستويات الشمول المالي للفئات المستهدفة، من خلال التوسع في منح القروض الإنتاجية والتطويرية لمختلف القطاعات الاقتصادية والمستحدثة، مثل قروض الطاقة المتجددة وإقراض المرأة. تخلل العرض استفسارات ومناقشات بخصوص أهمية التمويل المسؤول ودوره في الحفاظ على حقوق البنك والعملاء، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي.

الخدمات المصرفية لذوي الهمم: أكد الفريق على أهمية إدماج ذوي الهمم في النظام المالي الرسمي في المنطقة العربية، حيث بيّن أن بعض الدول العربية خططت خطوات هامة في هذا المجال، حيث قامت البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنوك المركزية بتوفير البنية التحتية الملائمة من أجل تمكين العملاء من ذوي الهمم من استخدامها للحصول على الخدمات المالية والمصرفية. كما تم التطرق إلى الفرص والتحديات التي تواجهها بعض الدول في هذا المجال.

الخدمات المالية الرقمية: ناقش الفريق الدراسة التي أعدها صندوق النقد العربي الشمول المالي في عصر عولمة التقنيات الحديثة: المدفوعات الصغيرة عبر الحدود، التي تهدف لدعم جهود صانعي السياسات في الدول العربية لمعالجة تحديات تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية من خلال تطوير الخدمات المالية الرقمية المتعلقة بالمدفوعات الصغيرة عبر الحدود. استعرضت الدراسة التطور المتسارع في نظم المدفوعات الصغيرة الفورية وظهور مقدمي خدمات جدد، وما يتيح ذلك من فرص كبيرة لخفض تكلفة المعاملات وتنويع خيارات خدمات الادخار. اعتمد الفريق مجموعة من المقترحات التي جاءت بها الدراسة لصانعي السياسات، بهدف تعزيز البنية التحتية المالية في الدول العربية بما يتيح الاستفادة من الفرص الكامنة في هذا الشأن.

قياس الثقافة المالية: ناقش الفريق الإطار العام لوضع السياسات وبناء استراتيجيات الثقافة المالية في الوطن العربي، حيث أكد على أهمية رفع درجة الوعي حول المنتجات والخدمات المالية لتعزيز الشمول المالي، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. في هذا الإطار، تعمل البنوك المركزية على تعزيز القدرات الإحصائية لتوفير بيانات موثوقة تمكن من قياس الثقافة المالية في المنطقة العربية. في هذا السياق، تستخدم بعض الدول منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقياس مستوى الثقافة المالية لدى كافة فئات المجتمع ومتابعتها بشكل دوري وفق منهج موحد لجمع البيانات والمقارنة فيما بينها على هذا الأساس.

أولويات رئاسة مجموعة العشرين 2020: ناقش الفريق مسار الشمول المالي والشراكة العالمية للشمول المالي لمجموعة العشرين خلال فترة رئاسة المملكة العربية السعودية للمجموعة عام 2020. في هذا السياق، تم التطرق إلى أولويات المملكة فيما يخص تعزيز الشمول المالي والمحاور التي سيتم الارتكاز عليها بهذا الخصوص، خاصة فيما يتعلق بالشباب والمرأة والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أهمية توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز الشمول المالي.

و. دورات تدريبية للدول الأعضاء في التحالف العالمي للشمول المالي

نظم التحالف العالمي للشمول المالي بالتعاون مع بنك المغرب في أكتوبر 2019 دورة تدريبية للدول الأعضاء حول التمويل المستدام الشامل في مدينة الرباط بالمغرب، حيث تطرقت الدورة إلى تبادل المعرفة حول طريقة تصنيف السياسات على أنها إما توفير أو تعزيز أو حماية أو وقاية. كما تبادل المشاركون الخبرات العملية وألقوا الضوء على مجموعة من المناهج لمعالجة تأثير تغير المناخ على الشمول المالي.

كذلك نظم التحالف العالمي للشمول المالي بالتعاون مع البنك المركزي المصري في مارس 2019، اجتماعات فرق عمل شبكة تحالف الشمول المالي في مدينة القاهرة. ناقشت هذه الاجتماعات إصلاحات سياسات الشمول المالي، مع التركيز بشكل خاص على البيانات والخدمات المالية الرقمية. كما تم إلقاء الضوء على دور الشمول المالي للمرأة والشباب، مع التركيز على دور التقنيات في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية، من خلال مناقشة تجربة جمهورية مصر العربية وغيرها من الدول الممثلة في فرق عمل تحالف الشمول المالي.

خامساً. إنتاج ونشر المعرفة

أ. كتاب الشمول المالي في الدول العربية: الجهود والسياسات والتجارب

يأتي إصدار كتاب الشمول المالي في الدول العربية استكمالاً لجهود صندوق النقد العربي في مجال تعزيز الشمول المالي بالمنطقة العربية، وتجسيداُ للاهتمام المتزايد الذي توليه المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في السنوات الأخيرة ببرامج وسياسات الشمول المالي في إطار دعم فرص النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في الدول العربية، حيث شهدت الأطر التشريعية والرقابية تطوراً كبيراً في هذا المجال، بهدف العمل على تحسين النفاذ للتمويل من قبل كافة فئات المجتمع خاصة فئات الشباب والمرأة والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والعمل كذلك على تعبئة مدخرات الأفراد من خلال القطاع المالي والمصرفي الرسمي.

استعرض الكتاب مفهوم الشمول المالي، وعلاقته الوثيقة بالاستقرار المالي، حيث إن تحسين مستويات الشمول المالي من خلال اتساع قاعدة استخدام الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بشكل مدروس، يُساهم في تعزيز الاستقرار المالي. إضافةً لذلك، تطرق الكتاب إلى دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمته في تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030.

بيّن الكتاب على صعيد الدول العربية، أهمية ودور الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية التي تؤثر على النمو، وذلك من خلال حشد الموارد لزيادة معدلات الإستثمار وخلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة، حيث أن وصول التمويل والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وقطاعات الأعمال له دور فعّال في معالجة تحديات البطالة على المديين القصير والمتوسط وتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولاً، الذي يمثل الهاجس الأهم أمام السياسات الاقتصادية الراهنة، حيث صنفت الدول العربية عام 2017 ضمن أعلى عشرة مناطق في العالم من حيث معدلات البطالة خاصة بين الشباب. ولا شك أن تعزيز الشمول المالي يعكس إيجاباً في تعميق القطاع المالي والمصرفي وتعزيز استقراره وسلامته وتقوية دوره في خدمة برامج النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

في هذا الإطار، تطرق الكتاب إلى دور صندوق النقد العربي، بالتعاون مع السلطات الإشرافية على القطاع المالي في الدول العربية، في قيادة الجهود المتمثلة بمواجهة التحديات المتعلقة بتحقيق الشمول المالي في المنطقة العربية، حيث تضمنت استراتيجية صندوق النقد العربي للفترة 2015-2020، العديد من البرامج والأنشطة التي تستهدف مساعدة الدول العربية على تحسين إمكانية النفاذ للتمويل والخدمات المالية.

من جانب آخر، تضمن الكتاب برامج وجهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية، التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية، وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الارتقاء بأنظمة البنية التحتية للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور الخدمات المالية غير المصرفية، إضافة إلى دراسة سبل الارتقاء بمؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية. بيّن الكتاب تحقيق تقدم في مختلف في مسارات الشمول المالي، حيث أقدمت العديد من الدول العربية على تبني استراتيجيات وبرامج وخطط وطنية للشمول المالي، ارتكزت على عدة محاور أهمها: الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية، والاهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية، والاهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية، دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. انعكست هذه الجهود على مؤشرات الشمول المالي، حيث ارتفعت نسبة الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية (ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة) من 30 في المائة في عام 2014 إلى 37 في المائة في عام 2017. تدرك السلطات في الدول العربية، الحاجة للاستمرار في بذل المزيد من الجهود لتخفيض نسبة غير المتعاملين مع النظام المالي الرسمي وبالتالي تعميق الشمول المالي، وذلك بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في كل من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

يقدم الكتاب في هذا السياق، صورة شاملة عن واقع واحتياجات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية وبيّز الجهود المبذولة من قبل حكوماتها، للارتقاء بمؤشرات الشمول المالي وتحسينها من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في

الدول العربية. نأمل أن يساهم الكتاب في إثراء النقاش حول سبل تعزيز الشمول المالي وزيادة الوعي به في الدول العربية، ذلك في ضوء ما تضمنه من معلومات قيمة حول الشمول المالي بمحاوره المختلفة.

ب. كتاب أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية

أصدر صندوق النقد العربي كتاباً حول "أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية"، حيث أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الإشرافية نظراً للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي من جهة، والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. فمن الصعب تصور استدامة الاستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي. كذلك، فإن الشمول المالي يعزز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، بالتالي تقنين القنوات غير الرسمية.

كما يؤثر الشمول المالي من ناحية أخرى، على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، إلى جانب التركيز على فئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة والشباب والوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها. يُضاف إلى ذلك، الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا إيجاد فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

يرتبط تعظيم منافع تعزيز الشمول المالي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في ترسيخ الاستقرار المالي والتنمية المستدامة في الدول العربية، بمدى القدرة على تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة ومناسبة تعزز من فرص وصول جميع فئات وشرائح المجتمع إلى التمويل.

في هذا الإطار، حظيت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول للتمويل. ولا شك أن هناك حاجة لدراسات استقصائية لإدراك الفرص التي تتيحها العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في تعزيز وصول الأسر ورواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنظام المالي الرسمي.

انطلاقاً مما تقدم، استهدف الكتاب دراسة وتحليل دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال الوقوف على دور الخدمات المالية الإسلامية واستخداماتها في تعزيز فرص الوصول إلى التمويل في الدول العربية. لهذا الغرض، تم إعداد استبيان بالخصوص بالتعاون مع أعضاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، وهذا الاستبيان تم توجيهه إلى المصارف المركزية والبنوك التقليدية (التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ) والإسلامية، ومؤسسات التمويل الأصغر التقليدية والإسلامية، وكذلك شركات التأمين. وقد تم خلال هذه الدراسة تحليل دور الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. حيث بينت الدور الحيوي والهام للخدمات المالية الإسلامية واستخداماتها في تعزيز فرص الوصول إلى التمويل في الدول العربية. في ضوء ما سبق، ولتعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق الشمول المالي، لا بد من الاهتمام بتطوير المؤسسات المالية الإسلامية بما يعزز من الاستقرار المالي، من خلال اجتذاب فئات كبيرة من المجتمع للتعامل مع القطاع المالي الرسمي. تضمن الكتاب عدد من التوصيات وفقاً لما يلي:

- مواصلة إجراء المزيد من الدراسات استقصائية لإدراك الفرص التي تتيحها العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، في تعزيز وصول الاسر ورواد الأعمال والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للنظام المالي الرسمي.
- إنشاء صناديق تمويل إسلامية لاستهداف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

- تعزيز مفهوم الادخار والتوفير بين الأفراد وفق خطط التوفير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي من شأنها أن توفر للأفراد القدرة على الاستثمار في المجالات والأنشطة المتاحة.
- عقد وورش عمل ومنتديات هادفة لتعزيز وعي الأفراد والمؤسسات بالتمويلات والخدمات التي تقدمها المؤسسات العاملة وفق الشريعة الإسلامية، وكيفية الحصول عليها ونوع التمويلات والخدمات التي تفيدها القطاع.
- قيام السلطات الرقابية بالتنسيق مع وزارات الإعلام وهيئات الإعلام بكافة أنواعها لتنظيم حملات توعية بالخدمات والمنتجات المالية الإسلامية.
- قيام السلطات الرقابية بالتنسيق مع وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي لإضافة مساقات تُعنى بالخدمات المالية الإسلامية.
- تطوير البنية التحتية والتشريعية والرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية بكافة أشكالها، لتمكينها من القيام بدورها على أكمل وجه بما يعزز من الشمول المالي والاستقرار المالي.
- استخدام المنتجات المالية المبتكرة وتوظيف التقنيات المالية الحديثة لتسهيل الخدمات وتخفيف المصاريف المرتبطة بها.
- تشجيع قطاع المؤسسات المالية الإسلامية على الاستثمار وتمويل المشاريع في المناطق النائية من خلال برامج تمويلية ميسرة.
- تحقيق المنافع الاقتصادية العديدة من خلال التركيز على الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وتقديم التمويل اللازم لتعزيز فرص الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز دور شركات ضمان القروض في توفير الضمانات الخاصة بالتمويل الإسلامي.
- اعتماد المنتجات والخدمات المالية الإسلامية ضمن الحلول المالية الموثوقة في تعاملات الدولة والشركات مثل منتجات الاجارة والتورق وعقود الاستصناع والصكوك التي تعد البديل الشرعي للسندات.
- تطوير الأسواق الثانوية لتداول بعض المنتجات المالية الإسلامية مثل الصكوك.
- تهيئة بيئة تنافسية عادلة بين البنوك والمؤسسات الإسلامية والتقليدية من ناحية التساوي في الاستفادة من الفرص ومجالات الدعم والمساندة والأولوية.
- تعزيز دور الأدوات المالية الإسلامية وأدوات توزيع الثروة في الشمول المالي (الزكاة والصدقات والوقف والقرض الحسن)، من خلال حصر استقبال وتوزيع أموال هذه الأدوات في النظام المالي الرسمي من خلال حسابات مصرفية، وبما يزيد من عدد المشمولين مالياً وبالذات من ذوي الدخل المحدود والاقبل وصولاً للتمويل.
- توفير التدريب اللازم لخريجي الجامعات من كليات الاقتصاد والأعمال لفهم طبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية.

ج. دراسة منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية

أصدر صندوق النقد العربي دراسةً حول "منصات التمويل الجماعي: الآفاق والأطر التنظيمية"، حيث تناولت الدراسة أهمية التمويل الجماعي كبديل للتمويل التقليدي، ظهرت منصات التمويل الجماعي بصورتها المنظمة الحالية كأول مرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية وظروف شح التمويل لا سيما ذلك الموجه إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في ظل إجماع البنوك عن تمويل هذه المشروعات نظراً لارتباطها بقدر أكبر من المخاطر ونقص الموارد المالية المتاحة للإقراض. يعتبر التمويل الجماعي أحد الآليات المتضمنة في ثورة التقنيات المالية الحديثة التي من شأنها زيادة مستويات انتشار الخدمات المالية ودعم الشمول المالي. تناولت الدراسة مقدمة أساسية عن التمويل الجماعي وذلك بما يشمل تعريف التمويل الجماعي، وحجم سوق التمويل الجماعي على مستوى العالم وأهميته بالنسبة للبلدان النامية، ودوره في تعزيز مستويات الشمول المالي. في هذا الإطار، أفرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 العديد من التحديات والآثار السلبية التي ألقت بظلالها على معظم اقتصادات دول العالم وقطاعاته الاقتصادية، ولعل من أبرز القطاعات الاقتصادية المتأثرة قطاع المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، الذي يُعد أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد، إذ يساهم بأكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم إضافة لدوره في توفير فرص العمل والحد من البطالة والفقر.

انعكست الأزمة المالية العالمية الأخيرة على قدرة هذا القطاع في الوصول إلى التمويل، الأمر الذي نتج عنه اتساع في فجوة التمويل لتصل إلى ما يفوق 4 تريليونات دولار.



من هنا برزت حاجة الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البحث عن قنوات تمويلية تنافس القنوات التقليدية، خصوصاً أن العالم شهد بعد الأزمة المالية العالمية تطورات على صعيد التمويل الرقمي وتطبيقات التقنيات المالية، حيث أصبحت العديد من الخدمات المالية والمصرفية تعتمد في إنجازها على التقنية المالية، مما ساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة المنافسة في النظام المالي بالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والشمول المالي. شهد العقد الماضي تطور لمجموعة واسعة من الابتكارات التقنية التي أسهمت في توفير خدمات مالية مبتكرة، منها ما يُعرف بالتمويل الجماعي (Crowdfunding).

يُمكن تعريف التمويل الجماعي أنه عملية تمويل جماعية وتعاونية من خلال منصة تجمع بين المستثمرين وأصحاب المشروعات الذين هم بحاجة لتمويل مشروعاتهم، استهدفت هذه الخدمة بشكل أساسي قطاع المشاريع الصغيرة والناشئة، حيث يتم عرض المشاريع من قبل أصحابها عبر منصات التمويل الجماعي ليقوم المستثمرون باختيار المشروع الذي يلي توقعاتهم، ويحصل الممول على مكافأة أو نسبة من أرباح المشروع أو على جوائز عينية في هذا المشروع. بالرغم من أن منصات التمويل الجماعي تطورت بشكل ملحوظ في عدد من دول العالم، إلا أن نموها في الدول العربية لا زال محدوداً.

تطرفت الدراسة إلى توصيف سوق منصات التمويل الجماعي في البلدان العربية من حيث الأنواع والأطر التنظيمية والتحديات وجهود السلطات الإشرافية للاستفادة من الفرص التي توفرها مثل هذه التقنيات لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى استبيان تم استيفائه من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال الربع الثاني من عام 2019 بهدف حصر تجارب البلدان العربية في هذا الصدد.

فيما يخص تطور منصات التمويل الجماعي في الدول العربية، فأشارت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن منصات التمويل الجماعي تطورت بشكل ملحوظ في عدد من دول العالم، إلا أن نموها في الدول العربية لا زال محدوداً، لكن في الوقت نفسه يُلاحظ أن هناك تباين واضح في توجهات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حول ترخيص هذه الشركات، حيث هنالك دول عربية قامت بترخيص شركات تمويل جماعي مثل جمهورية السودان ومملكة البحرين مع وجود فارق زمني بينهما، فيما نجد دولاً أخرى مثل دولة الإمارات العربية المتحدة بصدد إعداد مشروع نظام متكامل للتمويل الجماعي بحيث يتم إصداره في العام الحالي. كذلك الحال في مملكة المغرب فما زال مشروع قانون التمويل الجماعي قيد الإنجاز. في المقابل نجد دولاً عربياً أخرى مثل المملكة العربية السعودية لديها توجه لمنح ترخيص لشركات التمويل الجماعي من خلال إيجاد الأداة النظامية (القانونية) اللازمة للترخيص والإشراف على نشاط التمويل الجماعي بالإقراض. وفي دولة الكويت الموضوع قيد الدراسة حالياً لدى بنك الكويت المركزي. في حين أن دول عربية أخرى مثل جمهورية العراق ودولة فلسطين لم تقم بعد بدراسة موضوع ترخيص شركات التمويل الجماعي.

بناءً على ما سبق، ونظراً لما لأهمية دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز وصول الشركات متناهية الصغر والصغر والمتوسطة إلى التمويل بما يعكس إيجابياً على الشمول المالي والتنمية المستدامة، أوصت الدراسة ضرورة قيام السلطات الرقابية والتنظيمية في الدول العربية بدعم هذا القطاع ودراسة مخاطره وتعزيز الأطر الرقابية حسب أفضل الممارسات الدولية من خلال ما يلي كحد أدنى:

- إيجاد الإطار التشريعي الملائم لترخيص منصات التمويل الجماعي.
- إخضاع شركات التمويل الجماعي لرقابة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وتعزيز التنسيق بين كافة الأطراف التي تنظم أو تنظم عمل شركات التمويل الجماعي.
- متابعة ودراسة وتقييم المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن منصات التمويل الجماعي، والتي قد تؤثر على الاستقرار المالي.
- إعداد الدراسات والأبحاث حول منصات التمويل الجماعي ودورها في تعزيز الشمول المالي وتعزيز التنمية المستدامة، وكذلك المخاطر المرتبطة بها.
- تعزيز الوعي بأهمية شركات التمويل الجماعي في الدول العربية من خلال حملات توعية مدروسة تبين أهمية هذه المنصات والمخاطر المرتبطة بها.
- إستقطاب كادر مؤهل ومدرب تتوفر له الخبرات العلمية والعملية لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وكذلك بناء قدرات العاملين من خلال توفير الدورات والبرامج التدريبية ذات العلاقة بمنصات التمويل الجماعي.
- إنشاء وحدات أو أقسام مختصة في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تُعنى بالرقابة على شركات التمويل الجماعي.

د. ورقة عمل حول الإفراض المسؤول: السياسات والأدوات والتجارب



صدر عن صندوق النقد العربي ورقةً حول "الإفراض المسؤول: السياسات والأدوات والتجارب"، حيث إن وفرة التمويل ووصول العملاء إلى هذه المصادر يساعد على التوسع في النشاط الاقتصادي لكافة القطاعات الاقتصادية بشكل عام وبما يشمل الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، حيث إن الإفراض يعمل على زيادة الانفاق الذي ينتج عنه تفعيل عجلة الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي ذلك إلى تعزيز خلق فرص عمل جديدة وخفض لمؤشرات البطالة وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للمواطنين. وفي هذا السياق لا بد من التطرق إلى علاقة الإفراض المسؤول بالشمول المالي، حيث أن تطبيق مبادئ الإفراض المسؤول تساهم في تعزيز مستويات الشمول المالي وذلك من خلال استقطاب الفئات المهمشة والمستبعدة مالياً إلى القطاع المالي لاستخدام منتجاته وخدماته بما يتوافق واحتياجاتهم وملائتهم المالية. حيث يعمل هذا الاستقطاب إلى خفض حجم العمليات المالية في القطاع المالي غير الرسمي والذي يعتبر في غالب الأحيان باهظ التكاليف وعالي المخاطر، ويتضح لنا هنا أهمية الالتزام بمبادئ التمويل المسؤول والتي تقوم على الشفافية في الإفصاح والعدالة في التعامل ومنطقية الشروط والأسعار وملائمة المنتجات المالية.

من جانب آخر، إن العلاقة بين الإفراض المسؤول والشمول المالي هي علاقة إيجابية مترابطة بعضها ببعض، حيث يعمل الالتزام بأسس ومعايير الإفراض المسؤول إلى تعزيز نسب الشمول المالي وذلك من خلال خلق بيئة تمويلية مناسبة وجاذبة للمستهلكين للإقبال على استخدام هذه المنتجات والخدمات بشروط وأسعار معقولة، خاصة في حال إطلاق منتجات وخدمات مصرفية تلبى احتياجات كافة فئات المجتمع.

وتشمل السياسات الهادفة لتعزيز الإفراض المسؤول على تعليمات لحماية حقوق العملاء وتحديد معايير لمزودي الخدمات مثل معايير القواعد السلوكية (Code of Conduct) ومبادرات لتعزيز وتطوير الوعي المالي والقدرات المالية للعملاء. ويكمن التحدي الأكبر في هذا المجال في ترجمة المبادئ والقوانين وتعليمات الإفراض المسؤول إلى إجراءات يتم تطبيقها والرقابة عليها في ظل بيئة مالية معقدة ومتغيرة.

وفي هذا السياق، وكون أن الإفراض المسؤول يعمل على تعزيز نسب الشمول المالي، فإنه بشكل غير مباشر يؤثر إيجاباً على الاستقرار المالي والنزاهة المالية لما في ذلك من أثر إيجابي على تعزيز مستويات الاستقرار المالي في حال توافقت الإجراءات المتخذة لتنفيذ متطلبات الشمول المالي والنزاهة المالية مع المتطلبات الواجب توفرها للحفاظ على ديمومة الاستقرار المالي، حيث تبرز الحاجة إلى ضمان عدم تعارض التشريعات والإجراءات للعناصر الثلاث فيما بينها حيث أنها تعمل على إيجاد بيئة تمويلية واستثمارية مواتية وجاذبة وتعتبر هذه العناصر مكملة لبعضها البعض والتي تقود بالنهاية إلى تحسين الظروف الاقتصادية وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الرفاه الاجتماعي.

د. ورقة عمل حول الهوية الرقمية المصرفية



صدر عن صندوق النقد العربي ورقةً حول "الهوية الرقمية المصرفية". بهدف تمكن المواطن من الحصول على الخدمات المالية وحمايته خلال استخدام تلك الخدمات لا بد من وضع قوانين واضحة وصارمة حول حق المواطن بالحصول على حساب مصرفي ما لم يكن هنالك أي عائق قانوني يحول دون ذلك.

تواجه المصارف التي ترغب في خدمة العملاء ذوي الدخل المحدود عقبة إرتفاع تكاليف فتح الحسابات المصرفية من خلال الإجراءات التقليدية لاسيما تكاليف المرتبطة بمكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.

إن القواعد الخاصة بفتح حسابات الودائع الجديدة غالباً ما تنطوي على عدد من المتطلبات يجد ذوي الدخل المحدود صعوبة في تلبيةها (أشكال مختلفة لتحديد الهوية، إثبات عنوان، مصادر الدخل، وغيرها...).

من هنا ضرورة تخفيف الإجراءات والمستندات المفروضة وفقاً لمتطلبات الامتثال وإجراءات اعرف عميلك لتسهيل حصولهم على حساب وبالتالي إرتفاع نسب الشمول المالي. يمكن تحقيق ذلك من خلال وضع سقف محدد لحجم الحسابات، وفرض بعض القيود على القيمة التراكمية للمعاملات، و/أو قنوات الوصول إلى الأموال، إذ يمكن أن تؤدي إلى خفض مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي تمكين شريحة أكبر من العملاء خاصة ذوي الدخل المحدود من العملاء من الوصول إلى منتجات مالية مبسطة.

شهدت العديد من البلدان نجاحاً أكثر من غيرها في زيادة الشمول المالي، لا سيما تلك التي تتوفر لديها خدمات مصرفية إلكترونية والتي يمكن من خلالها فتح الحسابات عن بعد، إنما يتطلب الأمر وجود قاعدة بيانات موحدة وكاملة يمكن الوصول إليها بسهولة مثل "Digital ID" مرتبطة بنظام ممكن لإجراءات إعرف عميلك "eKYC".

إن تنفيذ متطلبات فتح الحسابات ذات القيمة المنخفضة المبسطة على أساس المخاطر "Risk Based KYC" يجب أن تتدرج على عدة مستويات وفقاً لقيم الحسابات، فكلما إرتفع حجم الحساب وحركته ترتفع المتطلبات تدريجياً الأمر الذي يسهل إجراءات فتح الحسابات ويحد من المخاطر.

أما عن الإيجابيات المتوقعة للإجراءات أعلاه فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

- إعادة تنظيم مختلف المنتجات في السوق حول مخطط واحد استناداً إلى حسابات الإيداع والحسابات الجارية، إضافة لتسليط الضوء على المنتجات التي كانت في السابق لا تعتبر حسابات الإيداع (ودائع ذات قيمة متدنية).
- توفر المزيد من المرونة للبنوك التجارية الذين يشاركون في توزيع المدفوعات الحكومية (تمكن استخدام الوسائل الإلكترونية تحويل المدفوعات بسرعة وكلفة منخفضة).
- تمكن الحصول على منتجات جديدة، والتي صمم العديد منها حول وسائل الدفع (إيداع، سحب، تحويل ودفع بالوسائل الإلكترونية) الذي لم يكن ممكناً بدون هذا التنظيم.

لكن لا بد من التأكيد على أهمية عرض هذا المشروع على السلطات الرقابية (هيئات التحقق من الإمتثال) لمعرفة ما إذا كانت مطابقة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب الحالية.



أصدر صندوق النقد العربي كتاباً حول "النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" ضمن أعمال ورشة العمل عالية المستوى حول "تعزيز الشمول المالي وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" التي نظمتها صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في مدينة القاهرة في جمهورية مصر العربية يوم الاثنين الموافق 16 سبتمبر 2019 بحضور محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وممثلي الجهات والمؤسسات المعنية بالنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعدد من الخبراء في هذا المجال.

يأتي الكتاب استجابةً لأولويات البلدان الأعضاء للوقوف على عدد من الجوانب المهمة المرتبطة بهذا القطاع، من بينها الدور الاقتصادي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وهيكلية هذه المشروعات، والبيئة القانونية والتنظيمية التي تعمل في إطارها، ومدى نفاذها إلى التمويل المصرفي وغير المصرفي، وطبيعة المبادرات الحكومية المتبناة لتعزيز وتقوية دور هذا القطاع في توليد الناتج وخلق فرص العمل، واستشراف الآفاق المستقبلية لهذا القطاع الحيوي في الدول العربية.

يلقي الكتاب المزيد من الضوء على الجهود الحكومية المبذولة للنهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بهدف استخلاص أفضل الممارسات في هذا الصدد. استند الكتاب إلى نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي لهذا الغرض، وتم استيفائه من قبل السادة المختصين في الجهات الرسمية العربية المعنية بالنهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال النصف الأول من عام 2019.

في هذا السياق، أشار الكتاب إلى أن دور المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دعم النمو والتشغيل قد شهد تنامياً ملحوظاً بحلول عقد السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة عدد من التحولات العالمية البارزة التي كان من شأنها إحداث تغيير نوعي في هيكل إنتاج السلع والخدمات في الدول المتقدمة والنامية باتجاه المزيد من الاعتماد على مدخلات الإنتاج التي توفرها هذه المشروعات، وهو ما عزز من دورها الاقتصادي كحلقة أساسية في شبكات الإمداد العالمية (Supply Chains Global).

تتمثل أبرز هذه التحولات في ظهور أساليب إنتاج جديدة أقل كلفة، وأكثر مرونة نتيجة الاتجاه نحو عولمة أسواق العمل والمنتجات، وانتشار أساليب "تعهيد الأعمال" (Business Outsourcing) من المشروعات الكبيرة إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. كذلك ساهم ارتفاع عدد الشباب الباحثين عن عمل في الكثير من دول العالم، وظهور ثقافة ريادة الأعمال في دعم التوجه نحو تأسيس عدد كبير من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تعول العديد من البلدان العربية على النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كفاطر للتنمية الاقتصادية نظراً لدورها المحوري في توفير فرص العمل، وخفض معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب والإناث التي ترتفع في الدول العربية إلى ما يفوق ضعف المعدل العالمي. كذلك من شأن النهوض بهذا القطاع زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، وتكامل سلاسل إنتاج السلع والخدمات، وتحسين تنافسية الاقتصادات الوطنية.

أشار الكتاب إلى أن المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تُمثل ما بين 90 و99 في المائة من إجمالي المشروعات في القطاع الرسمي في الدول العربية، وتسهم بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح ما بين 22 و80 في المائة. كما تسهم بنحو 10 إلى 49 في المائة من فرص التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية، وهي نسبة تقل عن متوسط البلدان النامية البالغ 60 في المائة، مما يبرز التحديات التي تواجه القطاع وعلى رأسها صعوبة النفاذ إلى التمويل لا سيما فيما يتعلق بالتمويل المصرفي حيث لا تتجاوز نسبة التسهيلات المصرفية الممنوحة للقطاع 9 في المائة من إجمالي التسهيلات المصرفية مقارنة بنحو 16 في المائة للمتوسط المماثل المسجل في البلدان متوسطة الدخل.

بناءً عليه، سعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى تبني عدد من الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تشجيع البنوك على تقديم المزيد من القروض للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوفير بنية القطاع المالي الهادفة إلى تقليل المخاطر المرتبطة بهذا النوع من القروض عبر تأسيس نظم ضمان القروض متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ونظم الاستعلام الائتماني، وسجلات الأصول المنقولة، وتطوير نظم الإفلاس، وهو ما ساهم في نمو التسهيلات المصرفية الموجهة إلى تلك المشروعات بنسب تراوحت ما بين 5 إلى 36 في المائة خلال العامين الماضيين في بعض الدول العربية.

سادساً. شركاء مبادرة الشمول المالي للمنطقة العربية

صندوق النقد العربي

مؤسسة مالية عربية إقليمية، تأسست في عام 1976، وبدأت عملياتها في عام 1977، بهدف إرساء الأساس النقدي للتكامل الاقتصادي العربي وتسريع عملية التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء من خلال التدريب وبناء القدرات في الموضوعات ذات الاهتمام، وكذلك تقديم الدعم المالي والفني للبلدان الأعضاء، لتصحيح اختلال ميزان المدفوعات وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتقديم الدعم الفني للمؤسسات المصرفية والنقدية في الدول العربية وتطوير وتعزيز الأسواق المالية العربية.

www.amf.org.ae

الوكالة الألمانية للتنمية

منظمة اتحادية عالمية تعمل على دعم الحكومة الألمانية في تحقيق أهدافها في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة والتعليم الدولي. يتم تنفيذ معظم أعمال الوكالة من قبل الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. تعمل الوكالة أيضاً بالنيابة عن الوزارات الألمانية الأخرى، فضلاً عن عملاء القطاعين العام والخاص في ألمانيا وخارجها، وتعمل في أكثر من 130 دولة حول العالم. تقدم الوكالة خدمات فعالة موجهة حسب الطلب من أجل التنمية المستدامة وتراعي العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتدعم الشركاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في تصميم الاستراتيجيات وتحقيق أهداف سياساتهم.

www.giz.de

التحالف العالمي للشمول المالي

منظمة دولية مملوكة لصانعي سياسات الشمول المالي والمؤسسات التنظيمية المنشأة بموجب قانون المنظمات الدولية (الامتيازات والحصانات) للفصل 485 من قوانين دولة ماليزيا. يوفر تحالف الشمول المالي منبراً لتبادل المعرفة والتعلم من الأقران لأعضائها لتطوير وتنفيذ سياسات شاملة للشمول المالي، تستند إلى الأدلة مع الهدف النهائي المتمثل في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها من غير المقرضين والمصرفيين.

www.afi-global.org

مجموعة البنك الدولي

تركز مهمة البنك الدولي على الأهداف الطموحة المتمثلة في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. أثبتت مجموعة كبيرة من البحوث والتجارب على المستوى القطري أهمية الوصول إلى الخدمات المالية. جدير بالذكر أن عمليات مجموعة البنك الدولي بشكل متزايد في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك التعليم، والصحة، والإدارة العامة، والبنية التحتية، والزراعة، وإدارة الموارد البيئية والطبيعية، والطاقة وتنمية القطاع الخاص، وتشمل الحلول التي تعتمد على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية الرسمية، من خلال توفير المنتجات والخدمات المالية للحكومات والقروض والاستثمارات في الأسهم إلى القطاع الخاص (عبر عمليات مؤسسة التمويل الدولية) وتبادل المعرفة المبتكرة والبحث وبناء القدرات والمساعدة الفنية، يقدم البنك الدولي مجموعة شاملة من الأدوات للمضي قدماً نحو الشمول المالي وتلبية الهدف العالمي الطموح لتيسير الوصول للخدمات المالية بحلول عام 2020.

www.worldbank.org



levels of economic diversification, improve the degree of competitiveness, and integrate production supply chains.

The book finds out that MSMEs account for between 90 and 99 percent of the total companies operating across the formal sector in the Arab region, and its contribution to the Arab's GDP range between 22 and 80 percent, and between 10 and 49 percent of employment opportunities in the formal sector across the region which below the average of 60 percent recorded in developing countries. The book gives more emphasis on the challenges facing the MSMEs sector especially with regards to financing needs as only 9 percent of total banking facilities are granted to the MSMEs sector in the region, compared to nearly 16 percent of the comparable average recorded in middle-income countries. Accordingly, central banks and Arab monetary institutions have sought to adopt several measures and policies aimed at encouraging banks to raise their lending facilities to MSMEs sector, at the same time establishing concrete risk oriented systems to reduce associated risks such as loan guarantee systems, credit information systems, transfer asset records, and the development of bankruptcy systems

6. FIARI Partners

Arab Monetary Fund

The AMF is a regional Arab financial institution, which was founded in 1976, and started operations in 1977, with the mission to lay the monetary foundation of Arab economic integration and to accelerate the process of economic development of its member countries, through training and capacity building on topics of interest, as well as financial and technical assistance to member countries to correct balance of payments disequilibria and implement structural reforms towards the modernization of their financial systems, and offering technical assistance to banking and monetary institutions in Arab countries with the objective of developing and strengthening their financial markets.

www.amf.org.ae

Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH (GIZ)

The Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH (GIZ) is a globally acting federal organization that supports the German Government in achieving its objectives in the field of international cooperation for sustainable development and international education. Most of GIZ's work is commissioned by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development. GIZ also operates on behalf of other German ministries, as well as public and private sector customers in Germany and abroad. GIZ operates throughout Germany and in more than 130 countries worldwide. It offers demand-driven, tailor-made and effective services for sustainable development and takes account of political, economic, social and ecological factors and supports partners at the local, regional, national and international level in designing strategies and meeting their policy goals.

www.giz.de

Alliance for Financial Inclusion

Member-owner and member based, AFI is an international organization of financial regulators and policy makers from 90 emerging and developing economies established under the International Organizations (Privileges and Immunities) Act of Chapter 485 of the Laws of Malaysia. AFI provides a platform for knowledge sharing and peer learning to its members to develop and implement evidence based, cutting-edge, financial inclusion policies with the ultimate goal of improving the access, usage, and quality of financial services to the unbanked and underbanked.

www.afi-global.org

World Bank Group

The World Bank Group's mission focuses on the ambitious goals of ending extreme poverty and promoting shared prosperity and a significant body of research and country-level experience has demonstrated the importance of access to financial services for their achievement. The central role of financial inclusion in development and new opportunities presented by technology for reaching poor and remote customers means that increasingly WBG operations in a variety of sectors, including education, health, public administration, infrastructure, agriculture, environmental and natural resource management, energy and private sector development, involve solutions that rely on access to formal digital financial services. Through the provision of financial products and services to governments, loans and equity investments to the private sector (via IFC operations) and innovative knowledge sharing, research, capacity building and technical assistance, the WBG brings a comprehensive set of tools to advance toward financial inclusion and meet the ambitious Universal Financial Access 2020 goal.

www.worldbank.org

expensive and high risk. So, it becomes clear to us that the adherence to the principles of responsible financing is important, as such principles are based on the transparency in disclosing, the fairness in dealing, the rationale of conditions and prices and the appropriateness of financial products.

On the other hand, the relationship between responsible lending and financial inclusion is a positive one associated with each other, where the adherence to the principles and standards of responsible lending leads to enhance the rates of financial inclusion by creating an appropriate and attractive financing environment for the consumers to use these products and services on reasonable terms and prices, especially in case the banking products and services that meet the needs of all segments of society are launched.

The Policies of promoting the responsible lending include the instructions to protect the customer rights, define the standards for the service providers such as Code of Conduct in addition to the initiatives to enhance and develop the financial awareness and financial capabilities of the customers. The biggest challenge in this field is to translate the principles, laws and responsible lending instructions into procedures that are applied and supervised under a complex and changing financial environment.

In this regard, as the responsible lending works at enhancing the rates of financial inclusion, it positively affects the financial stability and financial integrity indirectly due to the positive impact of the same on enhancing the levels of the financial stability if the procedures taken to implement the requirements of the financial inclusion and financial integrity are compatible with the requirements to be provided to maintain the perpetuity of the financial stability, and to ensure that the legislation and procedures do not contradict with the three elements among them as they work to create a favorable and attractive financing and investment environment, these elements are considered complementary to each other, which finally leads to improving the economic conditions and enhancing the economic growth rates and thus achieving the Social welfare.



E- Paper on Banking Digital ID

The Arab Monetary Fund has issued a paper on “Banking Digital ID”. In order to enable the citizen to obtain and protect the financial services during the use of these services, it is necessary to develop clear and strict laws regarding the right of the citizen to obtain a bank account unless there is any legal impediment to prevent the same.

The banks that desire to serve the low-income customers confront the high cost of opening bank accounts through the traditional procedures, especially the costs associated with combating the money laundering and terrorist financing.

The rules for opening new deposit accounts often involve a number of requirements that the low-income customers find difficult to meet the same (various forms of identification, address verification, income sources, etc.).

Therefore, the procedures and documents made in accordance with the compliance requirements and procedures of "know your customer" shall be mitigated to facilitate obtaining an account, thus the financial inclusion rates are increased. This can be achieved by setting a specific level for the volume of accounts and imposing some restrictions on the cumulative value of transactions and / or channels of access to the funds, these procedures can lead to reduce the risks of money laundering and terrorist financing, thus enabling a larger segment of customers, especially the customers with limited incomes to access to the simplified financial products.

Many countries have witnessed more success in increasing the financial inclusion, especially the countries that have electronic banking services by which the accounts can be opened remotely, however, it requires a unified and complete database that is easily accessible, such as "Digital ID" associated with system enabling the procedures of Electronic Know Your Customer (eKYC).

The execution of the requirements for opening the simplified low-value accounts based on "Risk Based KYC" shall be graded at several levels in accordance with the values of the accounts. The more the volume and movement of the account increases, the requirements can gradually increase, which facilitates the procedures for opening the accounts and reduces the risks.

As for the expected positives of the above procedures, they can be summarized as follows:

- Reorganize the various products in the market regarding a single scheme based on the deposit accounts and current accounts, in addition to highlight the products that were not previously considered deposit accounts (low-value deposits).
- Provide more flexibility for the commercial banks that participate in the distribution of governmental payments (electronic means can be used to transfer the payments quickly and at low cost).
- Obtain new products, many of them were designed regarding the payment methods (deposit, withdrawal, transfer and payment by electronic means) which would only be happened with such regulation.

However, it is necessary to confirm the importance of presenting this project to the supervisory authorities (Compliance Verification Authorities) in order to know whether they are compatible with the requirements of Anti-money laundering (AML) and combating the current financing of terrorism.

F- Book on promotion of MSMEs in the Arab Countries

In the context of the high-level workshop held on Monday, September 16th, 2019 in Cairo, Egypt that was jointly organized between the AMF and the IMF on “Enhancing Financial Inclusion and Developing SMEs Sector in Arab countries” in the presence of their excellencies Governors of Arab Central Banks and Monetary Authorities, representatives of SMEs institutions, and a number of SMEs experts, the AMF has released a book on “Promoting MSMEs in Arab countries .”

The book comes to support policy-making process in different aspects associated with the MSMEs sector development as a fundamental priority set earlier by Arab economies, including the role, structure, the legal and regulatory frameworks of the MSMEs sector, In addition to their access to the source of finance from banking and non-banking institutions, and government initiatives to strengthen the role of the sector in job creation and output generation.

The book has been written based upon responses of the Arab official authorities on the AMF’s survey during the first half of 2019. And it sheds further lights on governments efforts employed towards advancing MSMEs sector. In this regard, the book points that the role of MSMEs in supporting growth and employment has flourished significantly over the 1970s, as response to a couple of notable global transformations that have brought about the production patterns in developing and advanced economies alike, Adding that such changes had a greater reliance on the production inputs provided by MSMEs which further strengthened the economic role as a core link in supply chains .

The book points that such remarkable shifts are attributed to specific factors such as emergence of innovative and less expensive production methods, globalization of labor and production markets, and the proliferation of business outsourcing methods from large companies to MSMEs in many countries around the world, in addition to the emergence of entrepreneurial culture that sweeps in the nations.

Due to their pivotal role in job creation, hence reducing unemployment rates, Bulk of Arab countries are counting on the development of MSMEs as an engine for economic development. The book in this context, addresses that unemployment rates are rapidly increasing more than double the global average, especially among youth and females. And emphasizes that promoting the MSMEs sector would most likely increase

- To prepare a fair competitive environment between the Islamic banks and institutions and traditional banks and institutions in terms of equation in benefiting from opportunities and fields of support, assistance and priority.
- To enhance the role of Islamic financial tools and the tools of distribution of wealth in the financial inclusion (Zakat, alms, Waqf, interest-free loan) through restricting receiving and distributing moneys of these tools to the formal financial system through bank accounts to increase the number of those who are financially involved, particularly limited-income people and those who rarely access the financing.
- To give the needed training to the universities graduates from faculties of Economics and Business to understand the work nature of Islamic financial institutions.

C- Study on Crowdfunding Platforms: Prospects and Regulatory Frameworks

The Arab Monetary Fund has issued a study regarding “Crowdfunding Platforms; Prospects and Regulatory Frameworks”, where the Study discussed the importance of Crowdfunding as an alternative factor to the traditional fund. The Crowdfunding Platforms have emerged in their current organized form for the first time after the global financial crisis and conditions of financing scarcity, especially directed to small and medium enterprises and entrepreneurs as the banks refrains to finance these projects due to the risks and lack of financial resources available for lending. The Crowdfunding is a mechanism included in the revolution of modern financial technologies that would increase the levels of financial services propagation and support the financial inclusion. The study has discussed the main introduction to the Crowdfunding, including the definition of Crowdfunding and the volume of Crowdfunding market in the world, its importance for developing the countries and its role in promoting the levels of the financial inclusion. In this regard, the recent global financial crisis in 2008 has presented many challenges and negative effects that have cast a shadow over the most of economies of the countries all over the world and their economic sectors, the most prominent economic sector that is affected by such crisis is the Micro, Small and Medium Enterprises Sector, which is one of the most important sector in the Economy, as such Sector contributes to more than 60 percent of the Gross Domestic Product (GDP) in the countries of the world in addition to its role in providing the job opportunities and reducing the unemployment and poverty.

The recent global financial crisis has reflected the ability of this sector to access the financing, which resulted in widening the financing gap to reach to more than USD 4 Trillion. Accordingly, the need for micro, small and medium enterprises has been oriented to search for the financing channels competing the traditional channels; especially the world has witnessed the developments after the global financial crisis at the level of the digital financing and applications of financial technologies. Where many financial and banking services have become dependent, in their completion, on the financial technology, as it contributed to improving the access to the financial services and increasing the competition in the financial system, therefore enhancing the economic growth and financial inclusion. The past decade has witnessed the development of a wide range of technical innovations that have contributed to providing the innovative financial services, including the "Crowdfunding".

Crowdfunding can be defined as a collective and collaborative financing process through a platform that combine the investors and entrepreneurs who need to finance their projects, this service has mainly targeted the small and emerging enterprises sector, where projects are presented by their owners through Crowdfunding Platforms so that the investors can choose the project that meets their expectations. The financier can get a reward or a percent of the project's profits or in-kind prizes in this project. Although the Crowdfunding Platforms have significantly developed in a number of countries in the world, their growth in Arab countries is still limited.

The study has dealt with the description of the Crowdfunding Platforms market in the Arab countries in terms of types, regulatory frameworks, challenges and efforts of supervisory authorities to take advantage of the opportunities provided by such technologies in order to provide the necessary financing for small and medium enterprises based on a questionnaire that was fulfilled by the central banks and Arab monetary authorities during the second quarter of 2019 with the objective of limiting the experiences of Arab countries in this regard.

With regard to the development of the Crowdfunding Platforms in the Arab countries, the study has indicated that although the Crowdfunding Platforms have significantly developed in many countries in the world, their growth in Arab countries is still limited. At the same time, it is noted that there is a clear variation in the trends of the central banks and Arab monetary authorities regarding licensing these companies, as there are Arab countries that have licensed the crowdfunding companies such as Republic of Sudan and Kingdom of Bahrain with a time difference between them. While we find other countries such as United Arab Emirates that seeks to prepare a draft integrated law of Crowdfunding to be issued this year. The same matter has occurred in Kingdom of Morocco, the draft crowdfunding law is still in progress. On other hand, we find other Arab countries, such as Kingdom of Saudi Arabia, that have a trend to grant the licenses to the crowdfunding companies by finding the necessary statutory (legal) tool for licensing and supervising the crowdfunding activity with the lending. In Kuwait, the trend is still unclear regarding the license to operate these platforms, the issue is currently under study by the Central Bank of Kuwait. While other Arab countries such as Republic of Iraq and Palestine have not yet studied the issue of licensing the crowdfunding companies.

In view of the foregoing and given to the importance of the role of crowdfunding platforms in enhancing the access of the micro, small and medium enterprises to financing in a way that positively reflects on the financial inclusion and sustainable development, the study has recommended that the supervisory and regulatory authorities in Arab countries shall support this sector, study its risks and enhance the regulatory frameworks according to the best international practices, as minimum, as follows:

- Find the appropriate legislative framework for licensing the Crowdfunding platforms.
- Subject the crowdfunding companies to the supervision of central banks and Arab monetary authorities, and enhance the coordination between all parties that regulate the crowdfunding companies.
- Follow-up, study and evaluate the systemic risks that may arise from the crowdfunding platforms, which may affect the financial stability.
- Prepare the studies and researches regarding the crowdfunding platforms and their role in promoting the financial inclusion and enhancing the sustainable development, as well as the associated risks.
- Promote the awareness of the importance of the crowdfunding companies in the Arab countries through fully considered awareness campaigns that demonstrate the importance of these platforms and the associated risks.
- Attract the qualified and trained cadre who have scientific and practical experiences with the central banks and Arab monetary authorities, as well as build the capabilities of the workers through providing the training programs related to the crowdfunding platforms.
- Establish the specialized units or divisions in the central banks and Arab monetary authorities concerned with supervising the crowdfunding companies.



D- Paper on Responsible Finance: Policies, Tools and Experiences

The Arab Monetary Fund issued a paper regarding "Responsible Finance: Policies, Tools and Experiences", as the abundance of financing and customers' access to these sources help to expand the economic activity of all economic sectors in general and includes the individuals and small and medium enterprises in particular. The lending works on increasing the expenditure that results in activating the investment and thus achieving the economic growth and increasing the gross domestic product, which leads to promoting the creation of new job opportunities and reducing the unemployment indicators, thus improving the living conditions of the citizens. In this regard, it is necessary to discuss the relationship of responsible lending with the financial inclusion, as the application of principles of responsible lending contributes to enhancing the levels of financial inclusion by attracting the financially marginalized and excluded groups to the financial sector to use its products and services in line with their financial needs and solvency. As this attraction would reduce the volume of the financial operations in the informal financial sector which is often deemed extremely

way, which is the biggest obsession in the current economic policies, as the Arab countries were graded in the year 2017 in the highest ten regions in the world in terms of the unemployment rates, particularly among youth. There is no doubt that the enhancement of financial inclusion positively reflects on deepening the financial and bank sector, and on enhancing its stability and safety, and on strengthening its role in serving the comprehensive and sustainable economic development programs.

In this framework, the book presented the role of Arab Monetary Fund, in cooperation of the supervisory authorities over the financial sector in the Arab countries, in the efforts to face the challenges of achieving the financial inclusion in the Arab region, as the Arab Monetary Fund strategy for the period 2015-2020 included many programs and activities aiming to assist the Arab countries in improving the possibility of access to the financing and the financial services.

On the other hand, the book contained programs and efforts of the central banks and the Arab monetary institutions in developing the legislations, systems and surveillance frameworks which assist in improving spread of the financial and bank services, and encouraging innovation in this field, and following the attempts to advance the infrastructure systems of the financial and bank system, and encouraging the development of the non-bank financial services, and studying the ways for advancing the financial inclusion indicators in the Arab region. The book indicated to achievement of progress in different paths of the financial inclusion, as many of the Arab countries adopted strategies, programs and national plans for the financial inclusion that focused on many axes. The most important axes are: To benefit from the modern financial technologies, to enhance the protection of the financial services consumers, to take interest in the issues of financial cultivation and awareness, to take interest in the access of women and youth to the formal financial services and to support the micro, small and medium enterprises. These efforts reflected on the financial inclusion indicators, as the percentage of those who have formal financial accounts increased (those over 15 years of age) from 30% in the year 2014 to 37 % in the year 2017. The authorities in the Arab countries realize their continuous need to exert more efforts to decrease the percentage of those who do not deal with the formal financial system, consequently, to deepen the financial inclusion in cooperation with the key partners in the public and private sectors and the civil society institutions.

The book presents in this context a comprehensive image of reality and requirements of enhancement of the financial inclusion in the Arab countries and highlights the efforts exerted by their governments to advance and improve the financial inclusion indicators throughout enhancing access to the financing and the financial services in the Arab countries. We hope that this book would contribute to enriching discussion about the ways of enhancing the financial inclusion and increasing the awareness thereof in the Arab countries in light of its valuable information about the financial inclusion with its different axes.

B- Book on Impact of Islamic Financial Services on Financial Inclusion in the Arab countries

Arab Monetary Fund issued a book about "Impact of Islamic Financial Services on Financial Inclusion in Arab countries", as the financial inclusion became an area of interest of many governments and supervisory authorities due to the close relationship between the financial inclusion and the financial stability and economic development. It is difficult to have sustainable financial stability while a high percentage of inhabitants or institutions excluded financially from the economic system. Additionally, the financial inclusion enhances opportunities for competition among financial institutions through diversifying their products and taking an interest in their quality to attract more customers and transactions, accordingly, legalizing the informal channels.

The financial inclusion also effects on the social aspect in terms of taking an interest in limited-income people on one hand and focusing on specific brackets on the other hand, such as women and youth and the access to small, medium and micro enterprises and integrating them with the formal financial sector through offering proper financial services to them. In addition to the positive outcomes of the financial inclusion indicators improvement on the issues of finding new job opportunities, the matter which serves achievement of the sustainable economic and social development, consequently, decreases the unemployment and poverty rates and improves the distribution of income and raises the living standard.

The increase of benefits of enhancing the financial inclusion against the economic and social challenges and the contribution to the financial stability and the sustainable development in the Arab countries is connected with the extent of capacity of developing products and innovated proper financial services which enhance opportunities for access of all categories and brackets of society to the financing.

In this framework, the Islamic financial services industry caught an increasing interest in context of policies of enhancing the financial inclusion, as these services are an important gate through which opportunities for access to the financing can be expanded. There is no doubt that surveys are needed to get opportunities provided by the bank transactions consistent with Islamic Sharia for enhancing the access of families, enterprisers, micro, small and medium enterprises to the formal financial system.

Based on the foregoing, the book presented the study and analysis of the Islamic financial services role in enhancing the financial inclusion in the Arab countries through identifying the Islamic financial services role and their usages in enhancing opportunities for access to the financing in Arab countries. For this purpose, a poll was made in cooperation with the regional task force members to enhance the financial inclusion in Arab countries, and this poll was sent to the central banks, traditional banks (which provide Islamic financial services through windows), Islamic banks and the traditional and the Islamic smaller financing institutions as well as insurance companies. This study analyzed the Islamic financial services role in enhancing the financial inclusion in Arab countries. The study adopted the vital, important role of Islamic financial services and their usages in enhancing opportunities for access to the financing in the Arab countries. In light of the foregoing, and for enhancing the Islamic financial institutions role in achieving the financial inclusion, it is necessary to take an interest in developing the Islamic financial institutions in such a manner so as to enhance the financial stability through attracting huge categories of society to deal with the formal financial sector. The book included a number of recommendations as follows:

- To continue carrying out more surveys to get the opportunities provided by the bank transactions consistent with Islamic Sharia for enhancing access of families, enterprisers, and micro, small and medium enterprises to the formal financial system.
- To establish Islamic funds for micro, small and medium establishments.
- To enhance the concept of saving and reservation among individuals in accordance with plans of reservation consistent with Islamic Sharia, and this can give individuals the ability to invest in the available fields and activities.
- To hold purposeful workshops and forums to enhance the individuals' and institutions awareness of the financings and services provided by the institutions working in accordance with the Islamic Shari'a, and how to get them and the type of financings and services which benefit the sector.
- The surveillance authorities should coordinate with the Ministries of Information and Authorities of Information in all types to organize awareness campaigns of the Islamic financial services and products.
- The surveillance authorities should coordinate with the Ministries of Education and High Education to add courses on Islamic financial services.
- To develop the legislative, surveillance infrastructure of the Islamic financial institutions in all types to enable them to perfectly play their roles in such a manner as to enhance the financial inclusion and the financial stability.
- To use the innovated financial products and utilize the modern financial technologies to facilitate services and mitigate their expenses.
- To encourage the sector of Islamic financial institutions to invest and finance enterprises in remote regions through simplified financing programs.
- To achieve several economic benefits through focusing on investment in real economy and give the needed financing to enhance opportunities of investment in small and medium enterprises.
- To enhance the role of loan guarantees companies in providing guarantees for Islamic financing.
- To approve products and Islamic financial services within the trustful financial solutions in the transactions of country and companies, such as products of tenancy (Ijara), Al-Tawarruq and contracts of simulation and bonds which are considered legislative alternative of securities.
- To develop the secondary markets to trade in several Islamic financial products, such as bonds.

periodically and obtaining reports, were mentioned. The task force emphasized the necessity of generalization of such experiences in the remaining countries in the Arab region, and this is to conclude the proper lessons for enhancing the financial inclusion. In the same context, a number of members stated that their countries intend to apply the surveys model.

Digital Identity and Unified Database to facilitate identifying a Customer and decrease the compliance with Legal Risks: In light of the increasing importance of the bank digital identity, particularly to facilitate opening accounts, the task force discussed the concept of digital identity and its risks. A digital identity is issued in an automated system in a unified, comprehensive database, and can easily be accessed by adequate means for protection which are attested by the formal entities issuing the national card. Accordingly, the usage of this card supports application of (e-KYC and Tiered KYC) and facilitates the procedures and the cost of opening bank accounts for limited-income customers, and facilitates granting micro loans, particularly in the rural regions or those who do not have formal documents. So, the issuance of a digital identity contributes to enhancing the financial inclusion.

Responsible Financing: Policies and Tools: Being aware of the importance of the responsible financing role in maintaining the financial stability through decreasing the default percentage, and at the same time protecting the financial consumers, the task force discussed the subject of the responsible financing and that the financial services providers have to supply products in proportion to their customers' needs and carry out an accurate credit evaluation to a customer, and this is to take the suitable decision on financing. On the other hand, the relationship between the responsible financing and the financial inclusion was discussed, as the responsible financing enhances the financial inclusion level of the target categories through expanding in granting loans for production and development to different economic and created sectors, such as the loans of renewable energy and lending women. The presentation was intervened with inquiries and discussions with respect to the importance of responsible financing and its role in maintaining the rights of a bank and customers, consequently, in enhancing the financial inclusion.

Bank Services for People with Disabilities: The task force emphasized the importance of integration of People with disabilities in the formal financial system in the Arab region. The task force stated that some Arab countries took important steps in this field, as the banks and financial institutions subject to surveillance of the central banks provided proper infrastructure for enabling customers with disabilities to use them to get financial and bank services. The task force talked about the opportunities and challenges facing some countries in this field.

Digital Financial Services: The task force discussed the study carried out by the Arab Monetary Fund "The Financial Inclusion in Modern Technologies Globalization Era": The Cross Border small payments which aim at supporting the efforts of the policies makers in the Arab countries for handling the challenges of enhancing the financial inclusion in the Arab countries through developing the digital financial services related to the cross border small payments. The study displayed the accelerating development in the instant small payments systems and emergence of new service providers, which give great opportunities for decreasing the cost of transactions and diversifying options of the saving services. The task force approved several proposals contained in the study to the policies makers for the purpose of enhancing the financial infrastructure in the Arab countries which allows benefiting from the hidden opportunities in this respect.

Financial Culture Measurement: The task force discussed the general framework of formulating policies and drawing up strategies of the financial culture in the Arab countries. The task force emphasized the importance of the awareness level of the financial products and services for enhancing the financial inclusion and achieving the sustainable, comprehensive economic development. In this framework, the central banks seek to enhance the statistics capacities to provide trustful data that enables measuring the financial culture in the Arab region. In this context, some countries use the approach of Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) to measure and periodically follow the financial culture level at all society brackets and in accordance with a unified approach for data collection and comparing between them on this ground.

Priorities of Presidency of G20 2020: The task force discussed the path of financial inclusion and the international partnership of the financial inclusion of G20 within the period of presidency of the Kingdom of Saudi Arabia of the Group in the year 2020. In this context, the Kingdom priorities to the financial inclusion and the axes which are focused on in this respect were raised, particularly with respect to youth, women and micro, small and medium institutions, in addition to utilizing the modern technologies for enhancing the financial inclusion.

F- Training for Member Countries of Alliance for Financial Inclusion

Alliance for Financial Inclusion in cooperation with Bank Al-Maghrib organized in October 2019 a training for the member countries on the comprehensive sustainable financing in Rabat, Morocco. The training contained exchange of information about how to classify policies to saving, enhancement, protection or preservation. The participants exchanged the practical experiences and highlighted several approaches of how to handle the impact of climate change on the financial inclusion.

In March 2019, the Alliance for Financial Inclusion co-hosted with the Central Bank of Egypt the AFI network working groups meetings in Cairo from March 11-14, 2019. These technical meetings were held to discuss financial inclusion reform policy reforms, with specific focus on data and digital financial services. The role of women and youth financial inclusion was also highlighted in the meetings (through policy tools such as gender/age disaggregated data) with emphasis of the role of technology in accelerating financial inclusion in the region, through the experiences of Egypt as well as other countries represented by the AFI working groups with wider network representation from countries beyond the Arab region.

5. Knowledge Generation and Dissemination

A- Book on Financial Inclusion in the Arab Countries: Efforts, Policies and Experiences

The book of Financial Inclusion in Arab Countries was issued to complete the efforts of Arab Monetary Fund in the field of enhancing the financial inclusion in the Arab countries, and to embody the increasing interest taken by the central banks and the Arab monetary institutions in the late years in the financial inclusion programs and policies in the framework of supporting the development opportunities and achieving the economic and financial stability in the Arab countries. The legislative and surveillance frameworks witnessed a great development in this field for the purpose of helping all society brackets access to the financing, particularly youth, women, micro, small and medium enterprises, along with recruiting the individuals' savings through the formal, financial and bank sector.

The book presented the financial inclusion concept and its close relationship with the financial stability, as the improvement of the financial inclusion levels throughout expanding the baseline of using the formal financial services and products thoughtfully enhances the financial inclusion. Additionally, the book discussed the role of financial inclusion in achieving the sustainable development through its contribution to achieving several objectives of the seventeen desired objectives of the sustainable development specified by the United Nations for the year 2030.

The book clarified, at the Arab countries level, the importance of the financial inclusion role in overcoming the economic challenges that affect development through gathering resources for increasing the investment rates and creating new job opportunities, the matter which achieves the sustainable economic and social development, and consequently decreases the unemployment and poverty rates, and improves distribution of income, and raise the standard of living, as the access of the financing and financial services to different brackets of society and businesses sectors play an effective role in treating the unemployment challenges in the short and medium run, and in achieving economic development in more comprehensive



- The procedures of simple due diligence associated with the digital identity enabled governments to speedily register individuals in the governmental assistances transfer programs and insurance programs.
- Countries, which have a broad network of access points and simple payment and accept platforms (ATM, E-commerce platforms, agents), managed to ensure the ability of individuals, who receive the transfers of benefits, to access and use money.
- The current, institutional arrangements of coordination and cooperation among active entities in the public and private sectors, enabled governments to execute new programs speedily and to spread awareness and ensure consumers' protection.

In this context, the Arab countries were keen to benefit from the digital, financial services in response to COVID-19 pandemic. For example, the authorities in Morocco launched a comprehensive program that consists of simple standards of Customer Due Diligence (CDD) for individuals and traders to open accounts and send transfers of social benefits digitally. In Jordan, a national campaign was launched to spread awareness of digital payments. Iraq also facilitated the Customer Due Diligence standards for customers to open mobile wallets, and it is intended to use the mobile wallets to expand coverage of the social protection programs. Egypt benefited from its pre-paid local card "Meeza" for increasing digitalization of the governmental payments to individuals. As to Bahrain, the Quick Pay System enabled to do easy, instant payment processes and possible transfers online. In addition, that the authorities in Lebanon speedily started to enable transmission processes from a person to another one by using the mobile phone applications. In the United Arab Emirates and The Kingdom of Saudi Arabia, the infrastructure of the Electronic Know Your Customer (eKYC) will enable banks and financial institutions to embrace new customers easily.

The meetings also highlighted that it is important for the Arab Countries to proceed more rapidly towards comprehensive access to the digital financial services and using them, particularly the savings and credit, and investment and insurance. The central banks and public authorities have to pay attention to the elements of decisive enablement: the financial and digital infrastructure, the governmental platforms, the legal framework and the proper framework.

E- Financial Inclusion Task Force in the Arab Countries

The major objective of the task force is to contribute to the continual efforts for enhancing the financial inclusion in the Arab countries, through assistance of the national authorities in enhancing their Regulations and tools to expand the coverage scope of financial services, and for raising the financial awareness in the Arab region, and for supporting cooperation between the supervisory authorities and related international institutions. The task force also works as a platform for exchanging experiences between the Arab central banks, and for encouraging cooperation in fields related to the financial inclusion, which leads to coordination of viewpoints of Arab countries about the financial inclusion issues that are handled at the international level.



The Arab Monetary Fund undertakes the technical secretariat of the regional task force of the financial inclusion, as it organizes the meetings. In addition, The Arab Monetary Fund contributes to preparing the work papers, researches and studies in cooperation with the task force in order to submit them to the Council of Governors of the Central Banks and the institutions of Arab Fund in their annual meetings.

The task force seeks to enhance opportunities of cooperation with the World Bank, GIZ, Consultative Group to Assist the Poor (CGAP), Alliance for Financial Inclusion and Islamic Development Bank. The representatives of these institutions and international authorities attend the task force's meetings, along with the representatives of Union of Arab Banks, Union of Arab Securities Authorities, Secretariat General of the

Gulf Cooperation Council, Middle East and North Africa Financial Action Task Force for Anti money-laundering and terrorism financing. Moreover, other international organizations, such as Bill & Melinda Gates Foundation (BMGF), International Finance Corporation (IFC) and the International Monetary Fund (IMF), attend the task force's meetings.



The task force discussed during its meetings in the year 2019 many subjects; the most important ones are as follows:

Modern Financial Technologies and Protection of Financial Services consumers: Due to the importance of the modern financial technologies and protection of the financial services consumers for enhancing the financial inclusion, the task force discussed opportunities for benefiting from the modern technologies to enhance protection of the financial services consumers. The task force stressed that the central banks' adoption of the modern financial technologies are not only the key challenges, but also they have to raise the surveillance awareness with respect to the risks connected with the financial services provided to the target consumers. It was mentioned that there are many risks connected with the modern financial services, as the providers of modern financial services have short experience to some extent in the financial sector, and this is because of the financial technologies recency, which may increase the risks of such services. On the other hand, the surveillance authorities have to take the necessary interest in the subject of technologies governance, including the policies, procedures, compliance, systems of control, surveillance and training.

Countries Experiences in Statistics Collection Field: Whereas the task force is aware of the importance of statistics and studies for enhancing the financial inclusion, it discussed the experiences of some Arab countries in this field to measure the indicators of financial inclusion. The task force discussed how to prepare a poll and select a sample and the approach used to analyze the poll results. The task force showed the results which some countries came up with, particularly in Republic of Tunisia and Republic of Lebanon, and the most important conclusions they reached. These conclusions are existence of a gap between both genders in the most financial services, decline of the digital bank services and the connection of income and education with the financial inclusion for individuals. The most important challenges and handicaps, which faced the central banks in this respect from forming internal data committees till updating the databases

the aspects of regulatory risks management, facing the risks of electronic threats in payment systems and applying the international Financial Reporting Standards.

The training gave a practical training to the employees of the Central Bank of Yemen on the aspects of the payment systems infrastructure through which the needs of the Bank are accurately evaluated as a first step towards identifying the technical assistance priorities intended to be provided by the Central Bank of Yemen in near future with respect to building the national payment system in Yemen.

During the training, the legislative and institutional aspects for building an integral set of payment and settlement services, and the issues of supervision and the effective surveillance on them were discussed. The Principles of Financial Market Infrastructure (PFMIs) and the approach of applying them were presented in order to develop guidelines that can be built on in Yemen.

B- Training on Financial Inclusion

The Arab Monetary Fund gave a training on "the Financial Inclusion" at the AMF headquarters in Abu Dhabi during the period 22-26 December 2019. The training focused on capacity building of the employees in the financial inclusion field at the Arab central banks.

The training focused on many axes; the most important ones are as follows: protection of the financial consumer, the responsible financing and the financial culture, the modern financial technologies and their role in enhancing the financial inclusion, the Block-Chain technologies and the financial sector safety, the financial inclusion indicators in the Arab countries and the efforts of Arab countries to enhance the financial inclusion, the bank digital identity, enhancement of the micro, small and medium enterprises, the crowd financing platforms, the role of the Islamic financial services in enhancing the payments systems and mobile payments and their role in enhancing the financial inclusion, and how to make modern FinTech Regulatory Sandbox. Case studies were also carried out on the usages of the modern financial technologies in the financial sector and money markets.



The training focused on the aspects of the national strategy preparation for enhancing the financial inclusion in the Arab countries. In this framework, the Arab countries experiences in launching strategies and national programs for enhancing the financial inclusion and providing the necessary infrastructure for the financial inclusion to support the comprehensive, sustainable development were handled, as the strategies and plans focused on several axes, such as developing programs and national strategies for the financial inclusion, and benefiting from the modern financial technologies, enhancing protection of the financial services consumers, taking an interest in the financial cultivation and awareness issues, taking an interest in helping women and youth get the formal financial services, taking an interest in supporting micro, small and medium enterprises and helping them access the financial services. The Arab countries efforts has positively reflected on their financial inclusion indicators; however they need to continue such efforts to improve the financial inclusion indicators, and this requires all the concerned parties to continually exert more efforts in order to improve the financial inclusion indicators in a better way.

C- Innovation Academy: Modern Financial Technologies and Financial Inclusion

The GIZ organized within the period from 20 to 24 October 2019 a training on the financial technologies and the financial inclusion in the framework of the Innovation Academy in Abu Dhabi and Dubai to be ready for the subjects of innovation and to support the technologies set (Ecosystems) for more coordination of the comprehensive modern financial technologies.

The safe environment for the regional cooperation and for testing the subjects of innovation is a chance for the financial organizers to enhance a regional integral framework for the modern financial technologies. The authorities concerned with education, supervisory exchange, joint examination and joint licensing participate in the subjects of the modern financial technologies and the innovated technologies in the financial supervision in detail. They also seek to establish a coordinated regulatory framework for enhancing the development of the modern financial technologies.



The Workshop focused on:

1. The basics of the international updates in the modern financial technologies field.
2. The most up-to-date information on enhancing the ecological systems for the comprehensive, modern, financial technologies through the regulatory innovations.
3. New visions in the field of enhancing the modern financial technologies.
4. The list of the modern financial technologies installed by startup companies and big companies in the field.

D- Responses to COVID-19 implications on Financial Inclusion

Being aware of the importance of dialogue on the repercussions of COVID-19 outbreak, and the importance of the digitalization, the Arab Monetary Fund assumed organizing "online meetings" about the impact of COVID-19 on the financial inclusion, the payment systems and the financial infrastructure in presence of the managers of managements of the financial inclusion, the payment systems and the financial infrastructure at the central banks and the Arab monetary institutions in participation of the International Monetary Fund and the World Bank, Bank for International Settlements, the institutions participating in the financial inclusion imitative, a number of international frameworks and the international development agencies concerned with the payment systems and the financial inclusion issues. The meetings were an opportunity for exchanging experiences and opinions about the accelerating updates with respect to COVID-19 impact on enhancing the financial inclusion in the Arab countries, and the role played by the payment and settlement systems to mitigate such repercussions and their directions, and the current and future appropriate policies.

The discussions focused on the digital, financial services, which is one of the bright points in the crisis that provides a path for directing most of the governmental aid procedures to the real economy, and in specific to the citizens who cannot currently access the bank accounts, along with the informal employees. In this context, COVID-19 pandemic contributed to increasing the request for the digital, financial services unprecedentedly due to:

- The low level of the cash payment services due to the restrictions imposed on the bank branches processes, the mobile physical money and the agents of transfers.
- The society speedily adopts digital economy models for purchase of the daily needs, online learning and getting consultation and health care.
- The speed, deep shock to the economy resulted in increasing the request for the governmental financial support to businesses and for financial assistances to individuals, particularly those who were not involved in the current programs of insurance/social protection. For doing the foregoing speedily, throughout the closure process, government is forced to use digital methods and means to specify those who will be supported and to register them and transfer money to them.

On the other hand, the discussions clarified that the elements enabling proper response to challenges of COVID-19 were as follows:



The workshop agenda contained a number of significant subjects which included the aspects of enhancing small and medium enterprises' access to the financing from the formal channels, as this sector is one of the most important pillars of economy in most of the world countries, as well as being one of the most ways of creating job opportunities. Moreover, these enterprises positively reflect on improving the financial inclusion and enhancing the financial, economic and financial stability, as small and medium enterprises represent more than 95% of the total companies in majority of the world countries. Small and medium enterprises contribute to approximately 33 % of the total domestic product of the developing economies.

The workshop also discussed many aspects that can assist in increasing the bank credit of small and medium enterprises, and which includes provision of governmental support, stability of the whole economy, safety of the financial sector, existence of a competitive bank system, the regulatory and legislative reform and the role of the credit information systems. The existence of a stable economic environment and a strong financial structure of the financial sector will help small and medium enterprises access the bank credit.

In this framework, the workshop also discussed the developments and updates related to opening alternative formal channels for small and medium enterprises to facilitate and help them access the financing, as this sector urgently needs to search for financing channels competing the traditional channels, particularly that the world witnessed developments in the digital financing and the applications of the modern financial technologies after the last international crisis. The modern financial technologies provide new opportunities to help small and medium enterprises access the credit. The "crowd financing" is the most prominent innovated channels which can help small and medium enterprises access the credit. The crowd financing platforms play an important role in the developing countries in financing of innovation which is considered a key motive for increasing the productivity and competitiveness. It is anticipated that the crowd financing platforms enable the developing countries to decrease challenges which face the financial intermediation process, and allow individuals to introduce contributions and direct investments in the projects they desire to invest in. The workshop also discussed the opportunities provided by the modern technologies companies for giving the necessary financing to small enterprises, and the risks which may arise from increase of small and medium enterprises' dependence on the solutions provided by the modern financial technologies, such as risks of Cyber-Security and risks of credit.

The workshop also handled the role which money markets can play to provide the financing to small and medium enterprises and identified the experiences in this respect. In this respect, the participants expressed the importance of the subject discussed at the workshop, in light of the important role played by small and medium enterprises in enhancing the sustainable economic developments and enhancing the financial and social stability. The participants also stressed that the workshop was a chance for exchanging practices and experiences among different concerned institutions in the Arab countries.

C- Regional Conference on Sustainable Financing



Alliance for Financial Inclusion co-hosted with Bank Al-Maghrib a Global Green Finance Conference on 30 October. The event attracted international stakeholders that shared insights on addressing challenges of climate impact on financial inclusion. More than 100 participants attended the conference which explored sustainable or green finance, financial inclusion and banking supervision. Participants also shared experiences from the AFI network and beyond in inclusive green finance policies that mitigate or build resilience to the impacts of the climate emergency of the most vulnerable.

4. Capacity Building

A- Training on Capacity Building on Payment Systems for Yemen

The Arab Monetary Fund in cooperation with World Bank Group organized Payment System Capacity Building training to the employees at the Central Bank of Yemen in Abu Dhabi during the period 28 April- 2 May 2019.



The training focused on capacity building in the payment systems for the employees at the Central Bank of Yemen, this was in light of establishing a new competent department for payment systems. An image was presented about the structure of the department and the responsibilities and roles of its staffs based on the best international practices. In addition, the training taught how to manage the payment systems, particularly the Real Time Gross Settlement System (RTGs) and discussed how to use and supervise E-payments for governmental services.

Many axes were focused on at the training; the most important ones are as follows: The structure of the national payments system, the role of the Central Bank of Yemen, RTGs, retail payment systems (cards, mobile payments, automated clearing house...etc.), the surveillance role of the payment systems department,

- Upgrading digital identity solutions as a key enabler for financial inclusion, and developing modern financial technologies in order to develop digital platforms. One example is the Digital Identity Project in the Kingdom of Morocco and the Kingdom of Saudi Arabia. The World Bank provides advisory services on developing the general framework for digital finance and modern financial technologies.
- The World Bank works in the area of regulating modern financial technologies with some countries such as the Hashemite Kingdom of Jordan and the Kingdom of Morocco to allow regulators to monitor innovations in a controlled environment, better understand risks and potential opportunities, and adequately adapt legal and regulatory frameworks to modern financial technologies.
- The World Bank is currently leading the implementation of the "Innovative SMEs Project", which aims to support entrepreneurship and increasing the access of startups to finance in the Hashemite Kingdom of Jordan. The World Bank is also leading the implementation of the "MSMEs Project to Promote Inclusive Growth", which aims to contribute to improving access to finance for MSMEs in the Hashemite Kingdom of Jordan.
- The World Bank supports the digitization of government payments through Youth Project, Technology, Jobs and the National Assistance Fund and support it in digitizing social security payments through e-wallets and basic bank accounts, as part of the government's plans to expand social assistance in response to the financial reform program and changes in poverty rates in the Hashemite Kingdom of Jordan.
- The Digital Economy Project in Lebanon: consulting services regarding payments, infrastructure, operations, and the organization of emergency digital cash transfers.

3. Awareness raising and Knowledge Generation in Financial Inclusion

A- Arab Financial Inclusion Day

Enhancing access to finance and financial services and their use in the Arab countries is receiving a great attention from the Central Bank's Board of Governors and Arab monetary institutions, in recognition of the potential and large opportunities that can be achieved by enhancing financial inclusion to support comprehensive and sustainable economic development, facing unemployment challenges and achieving social justice. In this regard, the Central Bank's Board of Governors and Arab Monetary Institutions set April 27 each year as an occasion to revive the Arab Day for Financial Inclusion, as an affirmation of the interest to the issues of promoting financial inclusion and access to financial services at appropriate costs in economic policies.



In this connection, the Central Bank's Board of Governors and Arab Monetary Institutions issued a statement in which the Board welcomed the measures taken by the Arab countries to enhance financial inclusion, and stressed the need to support the access of all groups of society and MSMEs to financial services. It encouraged the use of modern financial technologies to enhance financial inclusion and spreads a culture of responsible finance in banking. It also affirmed its support for the efforts of the international community in promoting financial inclusion in relation to achieving sustainable development, particularly the efforts of (G20), which adopted the financial inclusion axis as the main pillar of the economic and financial development program.

The Board was keen on giving financial inclusion issues in the Arab countries the importance they need. The Board launched many different activities and initiatives in cooperation with relevant regional and international institutions. These efforts were reinforced by the Financial Inclusion for the Arab Region Initiative (FIARI) launched by the Arab Monetary Fund in cooperation with regional and international institutions, under the umbrella of the Board, to enable and strengthen capabilities to lift the barriers to improve financial inclusion indicators in the Arab countries. In this regard, the Board appreciated the comprehensive statistical surveys model prepared within the framework of the initiative to monitor aspects of the demand for financial services in the Arab countries related to financial services for individuals, companies, and MSMEs. The Board called for the application of the model in all Arab countries, in a way that contributes to raising the indicators of financial inclusion and adopting appropriate policies and strategies.

Moreover, The Board appreciated the steps and measures taken by the Arab countries to promote financial inclusion. It reaffirmed the need to integrate all segments of society into the formal financial system, especially youth, women, entrepreneurs, and the MSMEs sector, by enhancing their affordable access and use of services and financial products that suit their needs, protecting their rights, and enhancing their knowledge and awareness of financial matters, so that they can make the right investment decision.

The Board stressed the increasing importance of the applications of modern financial technologies in the financial and banking sector and the significant and accelerated growth witnessed globally by the industry of these technologies and the related services, as well as the great opportunities offered by these technologies and services in terms of enhancing the efficiency of financial and banking operations, especially, in supporting access to finance and financial services, and encouraging entrepreneurship. In this regard, the Board appreciated the Regional Working Group for Modern Financial Technologies launched by the Arab Monetary Fund to study the topics of modern financial technologies, consult, exchange experiences and knowledge on its issues, and elaborate various visions to stimulate and regulate them in the Arab countries.



It is worth noting that the institutions involved in the initiative published the council's statement on their websites. The institutions also agreed to revive the activities of the Arab Day for Financial Inclusion, as the Arab Monetary Fund organized a media conference on this occasion. The organizations involved in the initiative also supported the efforts of the central banks and Arab monetary institutions in organizing events and activities during the week of the Arab Financial Inclusion Day in 2019.

B- High-level Workshop on SMEs Financing

The Arab Monetary Fund organized a high-level workshop on enhancing the financial inclusion and developing SMEs in the Arab countries on 16 September 2019 in Cairo, the Arab Republic of Egypt, wherein high-level representatives of institutions concerned with small and medium enterprises, banks and Arab and international institutions in both sectors, governmental and private, participated in it.

Based on the results of the study, The National Strategy for Financial Inclusion was prepared and announced in 2019. This strategy came as a part of a participatory approach that included various stakeholders (supervisory authorities, national and international financial institutions, banks representatives, microfinance institutions, insurance companies, professional societies, and representatives of mobile operators, etc.).

The objective of this strategy was to develop the access to the financial sector (banks, microfinance, insurance institutions, and postal financial services) in a way that gives a segment of populations with unsatisfied or partly satisfied needs an access to financial products and services according to their needs, to reduce the disparity between regions and push investment by creating new income sources and job opportunities.

The National strategy for Financial Inclusion includes the following six main themes:

1. **Financing and Re-financing of Microfinance institutions:** Establishment of a diversified refinancing system that guarantee an affordable access for a wider segment.
2. **Digital Finance:** Supporting financial inclusion by improving access to digital financial services.
3. **Micro-insurance:** Providing responsible micro-insurance that provides services in line with the needs of the low-income segment of population as well as the micro and small enterprises.
4. **Social and Solidarity Economy:** Finding solutions to enable the sector with the appropriate funds.
5. **Financial education:** providing the financial stability for individuals and institutions and improving the ability to choose the appropriate decision.
6. **Socio-economic assessment of financial inclusion:** setting quantitative objectives for the strategy and defining its measurement and follow-up indicators, as well as the expected results.

The Central Bank of Tunisia, in cooperation with the Ministry of Finance, continued to implement the national strategy to support financial inclusion during 2019.

D. Financial Inclusion Demand Side Survey in Lebanon

The Banque du Liban is considered one of the first Arab central banks to implement this type of survey, as it implemented the survey of the demand side for financial inclusion and adapted it to the conditions of the country. In this regard, data was collected through personal interviews managed by the Central Administration of Statistics and Economic Research and collaborators of the Banque du Liban branches using a questionnaire covering the following sections: payment, lending, savings, and insurance. The questionnaire was designed by the Arab Monetary Fund in cooperation with the German Development Cooperation (GIZ), based on the model of statistical survey on the demand that was provided by the Arab Monetary Fund under the initiative after being customized to the related financial services and products available in the Lebanese Republic. The sample consisted of 1980 Lebanese adults (18 years and over) and covered all Lebanese lands. The Weighted Multistage Stratified Clustering Methodology was used to select respondents and analyze results. The survey was conducted during the period between December 2018 and February 2019. The survey results can be divided by gender, type of a settlement, socioeconomic classes, educational background, age group, marital status, and employment.

Data analysis and survey indicators show the following:

- The number of adults having bank accounts was 59% in 2018, while 41% of adults are still financially excluded.
- The gender gap is great for all products except borrowing. In this context, 69% of males have bank accounts and only 49% of females have bank accounts.
- The level of financial inclusion varies greatly between regions, as 70.7% of adults in Beirut have an account, compared to 44.6% in remote rural areas.
- Financial Exclusion of adults with low incomes or low levels of education.

- Only 9% save in an official financial institution in remote rural areas, compared to 36% in Mount Lebanon. Financial inclusion in rural areas faces many challenges, the most important of which is the lack of availability and accessibility of basic financial services in some of the densely populated rural areas, in addition to the lack of basic infrastructure and the high cost of financing for small projects.
- Digital banking services (mobile phones and internet) are still relatively low in Lebanon (less than 10% of the adult population uses mobile banking and the Internet) for several reasons: 1) Telecommunication costs are still high; therefore, more competition is needed to cut consumer costs to improve Mobile and Internet banking; 2) Many users still have doubts about the security of online and mobile transactions. This, in turn, makes traditional transactions through bank branches and ATM more favorable. There is a need to improve the regulatory framework and infrastructure to increase user trust in digital finance. As expected, the results show that young customers are most familiar with digital payment methods.
- Low levels of financial education, especially in remote rural areas. Therefore, financial education initiatives should be developed. In this connection, schools, workplaces, and community platforms should provide opportunities for financial education for large and diverse groups of society. Moreover, vulnerabilities across regions and some groups, such as women and youth, are ideal targets for financial literacy programs.
- About 30% of the respondents reported that they borrowed from informal financial service providers, while 37% borrowed from formal financial service providers. The shift from informal finance to formal finance enables better protection of financially marginalized groups and enhances financial inclusion. This requires some adjustments in the regulatory framework and infrastructure to make formal financial services more accessible.

Based on these results, the Banque du Liban adopted several programs aimed at improving financial inclusion indicators in 2019.

E. Technical assistance to collect data on financial inclusion in Mauritania

As part of the in-country implementation support on financial inclusion data, NFIS and policy frameworks for advancing financial inclusion of forcibly displaced person (FDPs), AFI worked with the Central Bank of Mauritania to systematically collect demand side data to enhance policy making and NFIS development. The development of these policies and corresponding supply-side services to FDPs will further advance financial inclusion of disproportionately excluded populations.

F. Technical Assistance to collect data on women's financial inclusion in Palestine

Alliance for Financial Inclusion has provided support to the Palestine Monetary Authority in 2019/2020 to develop sex-disaggregated data framework to advance NFIS implementation and women's financial inclusion, that incorporates effective collection and analysis of demand side data.

G. Technical assistance to support digital financial inclusion in Egypt

Work under Financial Inclusion Global Initiative (FIGI) in Egypt, jointly with the Bill and Melinda Gates Foundation – and Egypt is one of the first round of countries. This covers technical assistance in consumer protection, digital payments, development of payments strategy. The FIGI Egypt ASA activities are aligned with the framework for Payments Aspects of Financial Inclusion (PAFI), a joint report by the CPMI and the WBG, and is organized under four components which are: (i) Diversified Financial Services/ Use of Technology, (ii) Strengthening the National Payment System Governance, (iii) Complementarities with Social Transfer Programs, (iv) Financial Consumer Protection and Financial Literacy.

H. Transition to digital financial services

In 2019, the World Bank adopted programs in many Arab countries to accelerate the transition to a digital economy and expand the scope of technical aid and existing financial solutions, by enhancing financial culture, digitizing government transfers and large wages, updating legal and regulatory frameworks, developing entrepreneurship, and strengthening the digital economy partnerships at the global level. Examples include:

2. Financial inclusion strategies in the Arab Countries

A. Technical assistance to support financial inclusion in Iraq

In light of the recommendations and proposals submitted by the joint mission of the organizations involved in the initiative of the Central Bank of Iraq in its final report submitted in March 2019, the Central Bank of Iraq took a set of measures and steps with the support of the organizations involved in the initiative. The most important of which are:

- 1- **Reform the sector of the non-bank financial institutions:** Several electronic payment companies as well as three companies for mobile payment were licensed in various fields. Moreover, the work has begun to enact the Iraqi Payments Law and the regulations that will be issued accordingly, including the regulations of bank agents and payment service providers. Moreover, the role of post offices as banks and e-payment service providers has been activated to enhance the proliferation of electronic payment tools.
- 2- **Non-branches and banking agents-dependent banking services:** Several instructions were issued to contribute to the promotion of electronic payment tools such as ATMs and POS. Instructions were issued to oblige banks to use mobile banking applications and facilitate the process of opening electronic wallets remotely. Moreover, Banks were allowed to install POS devices at a wide range, although they were restricted to the collectors working for payment service providers. On the other hand, there has been cooperation with the Ministry of Health for issuing instructions to obligate its subordinate groups of entities (pharmacies, hospitals, beauty centers, etc.) to open bank accounts and accept POS in exchange for services provided by them. Initiatives were also launched to link bank accounts with electronic wallets for conducting money transfers. The infrastructure for interoperability between mobile payment companies has been completed as well. Finally, a committee was formed by the Central Bank, the Ministry of Interior, the Ministry of Communications, the Media and Communications Authority, government banks, and the Private Banks League to launch Electronic Customer Identification project and benefit from the information stated in the national ID card through a unified database that facilitate the customer identification process and reduce the costs of compliance with legal risks.
- 3- **Digitization of government payments:** The salary domiciliation project was implemented by opening bank accounts for the employees and issuing debit cards associated with those account. The necessary infrastructure was built to implement the Electronic Tax Collection project and authorize several companies to operate as electronic payment gateways. A deposit guarantee company is established to increase public confidence in the banking sector, especially the private sector. Moreover, a Consumer Protection Committee of the Supreme Committee for Financial Inclusion was established.
- 4- **Laws and regulations for consumer protection:** The work has begun to enact the Iraqi Payments Law and its regulations and to issue the regulations of banking awareness and public protection by the central bank where a committee of the relevant authorities in the central bank was formed to develop a draft of the consumer protection law.

B. Financial Inclusion Demand Side Survey Model

As part of FIARI Initiative, the Arab Monetary Fund, in cooperation with the German Development Agency (GIZ), developed a data collection process to support financial inclusion policies. The Arab countries with the potential to promote financial inclusion can build comprehensive databases that take into account their specific needs and use the methodologies in line with international best practices.

Data collection is considered as the first step to obtain reliable information on the use of financial services by individuals and companies in any country. Financial inclusion policies are needed to support sustainable development. However, there is often a gap between available data and the needs of countries. In this context, the Arab countries are taking several measures to address this gap and collect the financial inclusion data they need.

In the context of collecting data on financial inclusion in the Arab countries, early in 2019, the team of the Financial Inclusion for the Arab Region Initiative (FIARI) completed a model of the statistical survey of the demand on financial inclusion. A comprehensive model is proposed for the MSMEs sector, after submitting the demand survey form for individuals and families' sector in 2018. The survey consists of the following axes:

1. Characteristics of the establishment
2. Sources of financial services
3. Awareness, perception and future use of financing
4. Budget, income, and expenses
5. Additional minor surveys on:
 - Using commercial credit
 - Lease financing
 - Crowdfunding
 - Other types of financing (debt deduction, insurance, etc.)
 - Activities in the informal sector
 - Equity and small shares
 - Funding social institutions
 - Financing start-up companies

To disseminate the benefits, the form was submitted in Arabic, English, and French to the central banks and Arab monetary institutions.

C. Financial Inclusion Demand Side Survey in Tunisia

In recent years, many studies have been conducted to measure financial inclusion in Tunisia that showed progress in this field, especially in regard with the number of adults who have accounts or relationships with an official financial institution. However, these studies did not observe the characteristics of Tunisia. Hence, conducting a national survey on financial inclusion and setting its measuring indicators have become a major Priority.

Based on the proposed model of the statistical survey on the financial services demand that was submitted to central banks and Arab monetary institutions in the framework of the regional initiative to promote financial inclusion in the Arab countries, the Central Bank of Tunisia completed a study on the reality of financial inclusion in Tunisia.

It should be noted that the objective of this study was to collect accurate data based on a large population and over the entire Tunisian territory to measure the level of financial inclusion among the adult Tunisian population as well as SMEs. This study was the first national reference study on financial inclusion in Tunisia. Its objectives in particular are to define a list of consensual indicators for measuring financial inclusion in the Tunisia for Tunisian adults as well as SMEs.

The study tackled with financial inclusion on the one hand in terms of demand and the actual use of services, and on the other hand in terms of actual aspirations of individuals and SMEs, instead of old indicators of the financial institutions depending on secondary data or the demand side only. This study was characterized by developing indicators in line with international standards such as the indicators of the G20 and the World Bank, especially the indicators derived from the agenda of the Regional Team for Financial Inclusion Enhancement in the Arab countries.

Twenty-two indicators that allow international and regional comparisons and observe the characteristics of Tunisia were defined. Moreover, two indicators were added for small enterprises. Two separate samples were controlled, whereas the individual sample consisted of 6,250 Tunisian families, and the second sample consisted of 1,502 micro-enterprises.

It should be noted that this methodology was developed in close cooperation with the National Institute of Statistics, which also drafted the two samples and provided the address of the families and SMEs. The field survey lasted for three months and was conducted by sixty investigators and supervisors.

stakeholders. At the national level, the Initiative supports country-specific programs, coordination, and technical assistance or advisory services.

The Initiative’s long-term goal is that policies for sustainable financial inclusion of Arab societies are developed and implemented in view of contributing to inclusive, long-term growth and shared prosperity in the countries of the region in alignment with the SDGs. It aims at (1) improved knowledge and capability of financial inclusion policymakers and (2) committed members engaging in reforms (see image).

“FIARI will enable us to engage in the region, to learn from one another on important issues such as financial inclusion for forcibly displaced persons, women’s financial inclusion but also SMEs finance. These are important issues and regulators can make a difference.”
Dr. Alfred Hannig, Executive Director, Alliance for Financial Inclusion.

Financial policymakers and regulators in the Initiative:

- Share lessons from financial inclusion policy and regulatory reforms with peers from the region and beyond
- Enhance implementation of national financial inclusion policies
- Partake in high-level dialogue for guidance and coordinate development of financial inclusion policies for addressing regional challenges

A three-year action plan lays out four workstreams that move forward the Initiative’s support of country representatives and its establishment as a regional platform for peer-learning, namely:

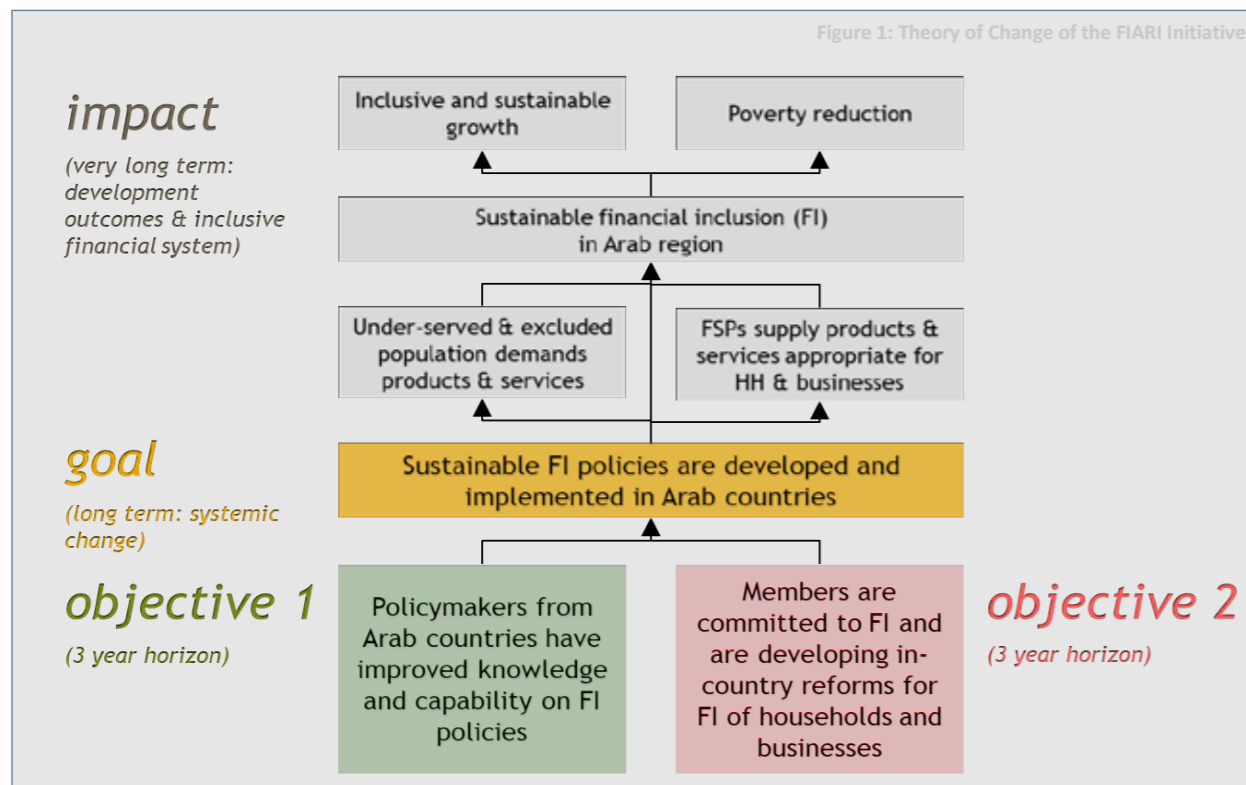
- Policy, Regulation and Market Conduct
- Awareness and Advocacy
- Training & Capacity Building
- Knowledge generation and dissemination

The Initiative has so far yielded a series of capacity building programmes, high-level policy conferences, peer-learning fora, in-country missions, the development of methods and tools, and knowledge products. Outcomes are based on demand of Arab policymakers and regulators who work at the forefront of financial inclusion.

“FIARI is important for accelerating knowledge about what works in financial inclusion and bringing together key partners in financial inclusion policymaking based on Arab countries’ needs. Financial inclusion is a catalyst for achieving the World Bank’s goals of ending extreme poverty and boosting shared prosperity. Universal financial access requires access to accounts for all adults by 2020.”

The organizations behind FIARI are coordinating through an Executive Committee that sets the annual workplan in consultation with the FITF group, while day-to-day activities are managed with the support of the Technical Secretariat hosted at the AMF.

Mr. Jean Pesme, Practice Manager, Finance Competitiveness and Innovation, World Bank.



1. FIARI in Brief

Arab countries have recognized Financial Inclusion as a key policy objective to stimulate socio-economic wellbeing, equality, and shared prosperity as well as to strengthen financial stability. Accessible, appropriate, and affordable financial services can enable the unbanked 63 percent of the region's population to enter the formal economy and contribute to and benefit from sustainable development in accordance with the UN Sustainable Development Goals (SDGs).



Multiple efforts have been undertaken by Arab financial regulators and the Arab Monetary Fund (AMF) to spearhead Financial Inclusion in the Arab region. The Council of Arab Central Bank and Monetary Authority Governors initiated the establishment of the regional Financial Inclusion Task

“FIARI is a key driver in promoting financial inclusion, translating the willingness of the Arab Monetary Fund to strengthen technical assistance and capacity development in support of member countries and their efforts in making financial services available to all Arab societies.”

H.E. Dr. Abdulrahman Al-Hamidy, Director General Chairman of the Board, the Arab Monetary Fund.

Force (FITF) in 2012 as the main mechanism to support policymakers and regulators in addressing financial inclusion issues and in 2016 it endorsed the Arab Financial Inclusion Day taking place annually on April 27.

The Arab Monetary Fund (AMF), the Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) on behalf of the German Ministry for Economic Cooperation and Development (BMZ), and the Alliance for Financial Inclusion (AFI) established under the auspice of the Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities' Governors

the Financial Inclusion for the Arab Region Initiative (FIARI). The World Bank joined as partner. The Initiative was launched on September 14, 2017 during the AFI Global Policy Forum held in Sharm El Sheikh, Egypt in the presence of Arab Central Bank Governors.

FIARI supports financial inclusion policies for expanding the access to appropriate financial services for the underserved and excluded citizens and businesses. The Initiative covers:

- Financial inclusion strategies and data
- Women's financial inclusion
- Financing of micro, small, and medium enterprises (MSMEs)
- Startup financing
- Financial Technology and Digital finance
- Agricultural Finance
- Green finance
- Microfinance
- Financial market infrastructure
- Responsible finance, consumer protection, and financial education

“As we show the will to join forces under FIARI and foster knowledge, we reinforce our commitment to financial inclusion and thus to addressing some of the region's most urgent challenges such as youth unemployment and women's economic exclusion.”

Ute Klamert, Head of Europe, Mediterranean and Central Asia, GIZ.

At the regional level, the Initiative bolsters peer-to-peer learning, training, and knowledge exchange among policymakers, regulators, and other sector

Foreword

The publication of this report highlights achievements made by the Financial Inclusion for the Arab Region Initiative (FIARI) for 2019 according to the strategy priorities and financial inclusion programs in the Arab region. The initiative has proven its effectiveness and its close connection with policymakers and legislative authorities in the Arab countries, in order to establish and build synergies and partnership with the public and private sectors, thereby enhancing financial inclusion in the region's sustainable economic development.

The Arab region is well positioned to take solid steps in terms of financial inclusion. Policymakers and regulatory authorities have embarked on a campaign of qualitative and important reforms to support financial inclusion, particularly access to and use of formal finance for 63% of citizens over the age of 15, as well as the corporate sector.

The initiative has fostered dialogue, coordination and regional cooperation among the parties through the organization of forums where knowledge, learning programs, peer-to-peer experiences, capacity-building, and study methodologies are shared.

The involvement of partners in the FIARI and participation in various fields, including strategic areas, data areas, microfinance, Small and Medium Enterprises (SMEs) financing, and modern financial technologies, have helped stimulate regional and national financial inclusion that is consistent with the policy objectives of innovation, integrity, stability and protection. Inter-country missions continued to strengthen institutional capacities and regional cooperation means, which have led to increased rates of contribution to the overall financial markets and the achievement of social and economic development goals in the region.

The Arab region embraces major financial inclusion initiatives such as Financial technology (Fintech), financial inclusion of women, and sustainable financing related to the environment. These initiatives provide the work program and resources needed to ensure that ongoing efforts are further strengthened in a coordinated and integrated manner. Arab Central Banks and Monetary Authorities are on the right track to reach out to young people, women, farmers, and low-income citizens who are denied access to formal financial services and to bring about the desired impact for their societies.

Yours sincerely,
The FIARI Secretariat

413 million
people in the
Arab world

63%

Of the population
can yet benefit
from access to
formal finance

**Financial inclusion is an
enabler of the UN's
2030 Sustainable
Development Goals,
being a target in 8 of
the 17 goals.**



Contact us :
Secretariat of the Financial Inclusion for the Arab Region Initiative (FIARI)
Economic Department,
Arab Monetary Fund, U.A.E.
P.O. Box 2818, Abu Dhabi, U.A.E. Telephone: (+971) 2 6215000 Facsimile: (+971) 2 6326454
Email: economic@amf.org.ae Official website : www.amf.org.ae

Contents

Foreword.....	4
1. FIARI in Brief.....	5
2. Financial inclusion strategies in the Arab Countries.....	8
A. Technical assistance to support financial inclusion in Iraq.....	8
B. Financial Inclusion Demand Side Survey Model.....	8
C. Financial Inclusion Demand Side Survey in Tunisia.....	9
D. Financial Inclusion Demand Side Survey in Lebanon.....	10
E. Technical assistance to collect data on financial inclusion in Mauritania.....	11
F. Technical Assistance to collect data on women's financial inclusion in Palestine.....	11
G. Technical assistance to support digital financial inclusion in Egypt.....	11
H. Transition to digital financial services.....	11
3. Awareness raising and Knowledge Generation in Financial Inclusion.....	12
A. Arab Financial Inclusion Day.....	12
B. High-level Workshop on SMEs Financing.....	13
C. Regional Conference on Sustainable Financing.....	15
4. Capacity Building.....	15
A. Training on Capacity Building on Payment Systems for Yemen.....	15
B. Training on Financial Inclusion.....	16
C. Innovation Academy: Modern Financial Technologies and Financial Inclusion.....	16
D. Responses to COVID-19 implications on Financial Inclusion.....	17
E. Financial Inclusion Task Force in the Arab Countries.....	18
F. Training for Member Countries of Alliance for Financial Inclusion.....	21
5. Knowledge Generation and Dissemination.....	21
A. Book on Financial Inclusion in the Arab Countries: Efforts, Policies and Experiences.....	21
B. Book on Impact of Islamic Financial Services on Financial Inclusion in the Arab Countries.....	22
C. Study on Crowdfunding Platforms: Prospects and Regulatory Frameworks.....	24
D. Paper on Responsible Finance: Policies, Tools and Experiences.....	25
E. Paper on Banking Digital ID.....	26
F. Book on Promotion of MSMEs in the Arab Countries.....	27
6. FIARI Partners.....	29



Financial Inclusion for the Arab Region Initiative (FIARI)

Annual report issued in 2020

(Achievements of the initiative until the end of 2019)





مبادرة الشمول المالي
للمنطقة العربية
FIARI | Financial Inclusion for
the Arab Region Initiative

Financial Inclusion for the Arab Region Initiative(FIARI) Achivements of 2020

